



PROVISIONAL
A/38/PV.43
9 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعية، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ايويكا (بنمما)
ثم: السيد كوروما (سيراليون)

— الحالة في غرينادا : [١٤٥]
(أ) مشروع قرار
(ب) تعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64246/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥البند ١٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في غرينادا (A/38/L.8 و A/38/L.9 و A/38/L.10)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يتعلق بهذا البند ، معروض على الجمعية مشروع قرار وارد في الوثيقة A/38/L.8 ، وتعديل على مشروع القرار هذا في الوثيقة A/38/L.9 ، ومشروع قرار آخر في الوثيقة A/38/L.10 . اعطي الكلمة لممثل سيشيل بشأن نقطة نظام .

السيدة غونثيير (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدو لي ان الحياة الانسانية تضيع هدرا في غمار الاحداث السياسية . لقد كان ممن المعمول به في الجمعية العامة ان نقف دقيقة حدادا احتراماً لذكرى زعيم سياسي راحل . ولهذا ، أطلب منكم سيدي الرئيس ان نحافظ على هذا التقليد ، ونقف دقيقة صمت حدادا على رئيس وزراء غرينادا الراحل ، السيد موريس بيشوب ، قبل ان نبدأ مناقشاتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذا لم يكن هناك اعتراض سوف أعتبر ان الجمعية العامة تقرر دقيقة صمت لذكرى رئيس وزراء غرينادا الراحل ، السيد موريس بيشوب .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أطلب من الاعضاء الوقوف دقيقة صمت وحداد .
وقف الممثلون دقيقة صمت وحداد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل ان أعطي الكلمة للمتكم الاول ، أود ان أقترح أن تغفل قائمة المتكلمين بشأن مناقشة هذا البنود في نهاية هذه الجلسة المسائية لهذا اليوم .
أعطي الكلمة لممثل اليمن الديمقراطية بشأن نقطة نظام .

السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المسألة المعروضة علينا تتسم بالالاحاح والأهمية . لقد عقد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي عددا من الجلسات لبحث مسألة غزو غرينادا . وقد تحدث خمسة عشر ممثلا في مجلس الأمن ، وبعد ذلك عرض مشروع قرار ، نقضه في النهاية عضودائم في مجلس الأمن . ان غزو غرينادا مازال جاريا حتى الآن ، ولا تزال المسألة ملحة وخطيرة . ولذلك ، يرى وفد بلادي انه من الضروري عدم اضاءة الوقت قبل أن تعرب الجمعية العامة عن رأيها في التطورات الجارية في غرينادا . لذلك فاني - مع الاعتذار لجميع الممثلين الذين ادرجوا اسماءهم على قائمة المتكلمين - أود ، ان اقترح ، بمقتضى المادة ٧٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، اقفال باب المناقشة والبدء في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اقترح ممثل اليمن الديمقراطية اقفال باب مناقشة البند المطروح أمامنا . وبمقتضى المادة ٧٥ من النظام الداخلي ، " لأى مثل أن يعترض ، في أى وقت ، اقفال باب مناقشة " ولا يسمح بالكلام في مسألة اقفال باب المناقشة لغير متكلمين اثنين يعارضان الاقفال ، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت " . اعطي الكلمة لممثل انتيفوا وبربودا .

السيد جاكوبز (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المسألة التي تنظرها الجمعية ، أى الحالة في غرينادا ، تهتم منطقتنا ، منطقة البحر الكاريبي ، وتهتم بلادي ، انتيفوا وبربودا . لقد طلبت حكومة بلادي مني أن القسي بيانا بشأن المسألة المعروضة علينا . فهناك معلومات اضافية لابد أن يوجه انتباه الممثلين في الجمعية اليها . والاحظ ، مرة أخرى ، أن أجنبا من منطقة بعيدة عن منطقة البحر الكاريبي يحاول منع مناقشة هذا الموضوع الهام لاغراضه الشخصية . انني أعارض اقتراح اقفال باب المناقشة هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل سانت لوسيا .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعارض

وفد بلادى أيضا اقتراح ممثل اليمن الديمقراطية .

ان الأحداث التي تجرى في غرينادا ، والتي بدأت صباحة يوم ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر بنزول قوة دفاعية مانعة مكونة من قوات من بعض الدول الكاريبية ، وبدعم ادارى ، ودعم بالافراد ، من بربادوس وجامايكا والولايات المتحدة الامريكية ، على سواحل غرينادا لحماية حياة المدنيين ، واعادة استتباب النظام محليا ، والتخلص من تهديد خطير لأمّن جزر منطقة البحر الكاريبي ، أحداث جرت في اطار الضوابط القانونية الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الدول الامريكية ، وبصورة خاصة في نطاق سلطة المعاهدة التي تم بموجبها انشاء منظمة دول شرقي البحر الكاريبي ، وغرينادا طرف فيها . وبالتالي فان سانت لوسيا ترفض جميع الادعاءات الرامية الى تصوير هذا العمل الوقائي كعدوان خارجي أو وصفه بأنه يتناقض ومبادئ القانون الدولي .

ان الاجراءات التي دعت اليها ونسقتها لجنة الأمن والدفاع في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي ، تتفق وأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الامريكية ، كما نعلم جميعا ، تتصرف في اطار المادة ٥١ .

ان سانت لوسيا دولة من دول عدم الانحياز ، سواء بالمعنى الرسمي ، باعتبارها عضوا في حركة عدم الانحياز ، أو المعنى العملي ، بانتهاجها سياسة خارجية غير منحازة . وتبعاً لذلك فاننا لاننتمى الى اى تكتل عسكرى ، ولا نفعل ما من شأنه أن يزيد من حدة التنافس بين الدول العظمى على المسرح الدولي .

وفي ذلك السياق ، لم تدخل سانت لوسيا في الماضي في مغامرات دولية ، ولم تبد أية نية للتدخل فيما يقع في اطار الشؤون الداخلية لأية دولة ، مادامت تلك الدولة لا تهدد أمن سانت لوسيا . وهي لا تفعل ذلك حالياً ، وليست لديها نية الاقدام مستقبلاً على مثل تلك المغامرات .

لقد تابعت سانت لوسيا عن كثب الأحداث الجارية في غرينادا منذ الاطاحة بالحكومة الدستورية لذلك البلد في ١٣ اذار/مارس ١٩٧٩ . وعلى الرغم من اننا لم نحاول الحكم على جدارة انقلاب عام ١٩٧٩ ، فاننا انزعجنا كثيرا لأن قيادة الحركة الجديدة التي أعلنت أن هدفها السعي المشترك من أجل الرفاهية والتعليم والتحرير لم تجسّر انتخابات حرة وعادلة خلال فترة معقولة من الزمن . وازدادنا انزعاجا ومجرى الأحداث في غرينادا يبرهن على انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية والمعاهدة التي تم بموجبها انشاء منظمة دول شرقي البحر الكاريبي . وتعاضم انزعاجنا عندما قام النظام الحاكم في غرينادا باحكام قبضته ، فكم الصحافة وفرض طريقة عيش قائمة على الحكم الاستبدادي على مواطني غرينادا .

وخلال السنوات الأربع الماضية ، قامت غرينادا بتعزيز قواتها المسلحة ، بمساعدة دول ديكتاتورية اقليمية وغير اقليمية ، الى درجة لا تتلاءم مع قدرات أي بلد آخر في منطقة شرقي البحر الكاريبي . وقد بين التاريخ وأكدت تقارير استخباراتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل موزامبيق في نقطة نظام .

السيد سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس

اود ان اعتذر لكم شخصيا وللجمعية وللمثل الذى كان يدلي ببيانه ، لكني اردت ان يجرى هذا الاجتماع في اكثر الظروف هدوءا .

اني اشعر اننا انحرفنا تماما عن نطاق المسألة قيد المناقشة . لقد قدم اقتراح ، وكما قلت بحق سيدى ، من الجائز ان يتكلم اثنان ضد هذا الاقتراح ، لكني لست على يقين اذا كان من حق المتكلمين في هذه الظروف ان يدلوا ببيانات اعدت سبقا . وبالتالي اطلب مساعدتكم حتى نكون ملتزمين بمناقشة الموضوع المطروح علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد احطت علما بالملاحظات التي

ادلى بها توا ممثل موزامبيق كنقطة نظام . واطلب من ممثل سانت لوسيا ان يواصل القاء كلمته .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السنوات

الاربع الماضية قامت غرينادا بتعزيز قواتها المسلحة بمساعدة دول من داخل المنطقة وخارجها وهي دول تأخذ بالانظمة المشمولية ، الى حد ليس له مثيل في اى بلد من بلدان شرقى الكاريبي . لقد اظهر التاريخ ، وكذلك اكدت تقارير مخابراتنا ان اقليم غرينادا الصغير للغاية ، اصبح اصغر من ان يكون قادرا على استيعاب كل هذا الحماس الثورى واطن ان العتاد العسكرى .

ان الانقلاب الوحشي الذى وقع في غرينادا منذ ايام قليلة ، والذى قتل فيه اكثر من مائة من المواطنين من بينهم رئيس الوزراء موريس بيشوب والعديد من اعضاء وزارته قد اوضح تماما ان — .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ادعو ممثل سانت لوسيا الى ان

يقتصر على الاشارة الى الاسباب التي دعت الى معارضة اقتراح اقبال باب المناقشة . انني لم احدد مهلة زمنية للقاء البيانات ، رغم ان هذا وارد في النظام الداخلي ، لاننا نبحث

اقتراحا باقوال باب المناقشة . لكني اناشد ممثل سانت لوسيا ان يعرب عن افكاره بأقصى ما في استطاعته من ايجاز .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استجابة لطلبكم ، سوف اختصر كلمتي بالتأكيد .

وعلى كل فاننا جئنا الى هنا - كما اشار ممثل موزامبيق بحق - ونحن مستعدين ، لاننا شاهدنا هنا تآزر القوى التي تحاول تكيم البلدان التي تهما المسألة بشكل مباشر . ان ممثل موزامبيق الذي صوت ضد مشروع القرار بادانة فزو افغانستان ، كما نتذكر جميعا ، يشير دهشتنا ان يدين اليوم هذا الغزو . فنحن نرى من اى اتجاه تأتي المعارضة في هذه القاعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ادعو ممثل موزامبيق للتكلم فسي نقطة نظام .

السيد سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيسه يؤسفني اشد الأسف ان اضطر للتكلم مرة اخرى ، لكنكم لاحظتم ان المتكلم قد ابتعد تماما عما هو مفروض ان يتكلم فيه . فهو يتكلم عن موزامبيق ، وأريد ان اؤكد لصديقي ان موزامبيق لم تتعرض للغزو من قبل قوات اجنبية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة اخرى اطلب من ممثل سانت لوسيا ان يختتم كلمته وان يركز على الاقتراح الذي طرح بشأن اقبال باب المناقشة ، فيسدى ما قد يكون لديه من تحفظات مع الاحتفاظ بحقه في الرد . اذا اراد ان يفعل ذلك - فسي نهاية الجلسة . وادعوه الى ان يستأنف كلمته .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، ليس لدي تعقيبات اخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن اطرح للتصويت الاقتراح

الذي تقدم به ممثل اليمن الديمقراطية ، والخاص باقتال باب المناقشة .

• طلب اجراء تصويت سجل

• اجري تصويت سجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الاخضر ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بنما ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سرى لانكا ، الجمهورية العربية السورية ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ،

بلجيكا ، بليز ، بورما ، كندا ، شيلي ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ،

هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل
 العاج ، جاميكا ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، بابوا غينيا ،
 الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، سانت
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ،
 الصومال ، السودان ، السويد ، تايلند ، توفو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشطالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا .
المتنعون : بنغلاديش ، بوليفيا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
 الصين ، كوستاريكا ، اكوادور ، مصر ، هايتي ، اندونيسيا ،
 العراق ، لبنان ، ملاوي ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ،
 عمان ، رواندا ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سورينام ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، اليمن ، زائير .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ٥٤ ، وامتناع ٢٤ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن نشرع في التصويت على مشروع

القرار . لكن وفد بلجيكا الذي قدم تعديلا على مشروع القرار يطلب الكلمة . لذلك اعطي
 الكلمة لممثل بلجيكا .

السيدة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكر بأننا تقدمنا بتعديل لمشروع القرار المقترح التصويت عليه الآن . ولم تتح لي الفرصة كي أقدم لذلك التعديل ؛ ولست أدري ان كان ينبغي لي أن أفعل ذلك من مقعدى في الجمعية العامة أو القيام بذلك من على المنصة . وعلى أية حال ، أرجو ان يتم التصويت على هذا التعديل قبل التصويت على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو من ممثل بلجيكا الحضور الى المنصة لتقديم التعديل .

السيدة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأتوخى منتهي الايجاز في كلمتي ، أظن أن الجميع قد اطلعوا على تعديلنا . ويرمي التعديل الى ادخال فقرة جديدة على المنطوق بين الفقرتين ٤ و ٥ من مشروع القرار الحالي الوارد في الوثيقة A/38/L.8 .

لماذا قدمنا هذا التعديل ؟ نعتقد ان ذلك من شأنه أن يحسن من نص مشروع القرار ، لأنه يتعلق بتطور الحالة مستقبلا في غرينادا . اننا نرغب ، كما أوضحنا في بيانات رسمية سابقة لحكومتنا في أن تعود الاوضاع طبيعية بالنسبة لشعب غرينادا ، في أسرع وقت ممكن . وفي رأينا أن أفضل وسيلة لذلك اجراء انتخابات حرة ، بأسرع ما يمكن ، لاتاحة الفرصة لشعب غرينادا لاختيار الحكومة التي يرغب في أن تحكمه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 وبشأن التعديل الذي قدمه ممثل بلجيكا والوارد في الوثيقة A/38/L.9 .
الا أنى سأعطي الكلمة اولا لممثل اليمين الديمقراطية .

السيد الأشطل (اليمين الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكركم ، السيد الرئيس ، على اعطائي الكلمة للمرة الثانية . وأود بهذه المناسبة أن اقترح رسميا عدم اتخاذ أى اجراء بشأن التعديل الذي قدمه لتوه ممثل بلجيكا

وأرجو أن تفضلوا بطرح هذا الاقتراح للتصويت فوراً . وذلك بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة وطبقاً لسابقة انشئت قبل اسبوعين فقط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعت الجمعية الى الاقتراح الذى قدمه لتوه ممثل اليمين الديمقراطية بعدم التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 والمقدم من ممثل بلجيكا .

وتنص المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة على ما يلي :
 " لأى ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت . وللرئيس أن يحدد الوقت الذى يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة . "

لقد حددت المدة لكل كلمة بفترة خمس دقائق .

السيد دى لبارى دى نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأقتصر على القول بأن لكل امرئ الحق في التقدم بتعديل على نص مشروع قرار . ومما يجعل يوسعى ان أقول ذلك أن الموقف الذى اتخذته بلادى خلال المناقشات في مجلس الأمن معروف للجميع . واني لا اجد سببا يمنع التصويت على التعديل المقدم من ممثل بلجيكا ، فالتعديل في رأينا سوف يمثل اضافة جيدة الى مشروع القرار المقدم من وفدى زمبابوى ونيكاراغوا .

والحقيقة اننا نعتقد انه من الضروري اجراء انتخابات حرة في غرينادا بما أمكن من السرعة ، لتمكين شعب غرينادا من اختيار ممثليه وحكومته بحرية . لذلك فاننا سوف نصوت لصالح التعديل .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : ان وفد بلادى
يؤيد الاقتراح المقدم من ممثل اليمن الديمقراطية والمتعلق برفض التعديل الذى
اقترحته ممثلة بلجيكا .

أعتقد ان هذه الاضافة المقترحة ليست منطقية وغير مقبولة ؛ فهي ليست
منطقية لانها تطالب باجراء انتخابات في ظل احتلال ، ومن سيقوم بهذه الانتخابات
من الناحية العملية ، هل ستقوم بها القوات المحتلة التي قضت على النظام الشرعي
القائم هناك وزجت بزعمائه في السجن ؟ وهي غير مقبولة لانها تدخل في الشؤون
الداخلية لبلد مستقل عضو في هذه المنظمة الدولية . لذلك فان وفد بلادى يؤيد
رفض هذا التعديل ، واؤكد من جديد تأييدنا للاقتراح اليمني .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كنت
احاول أن استرعي انتباهكم ، السيد الرئيس ، حتى من قبل أن تعطوا الكلمة لممثل
اليمن الديمقراطية . بيد اني لا أود أن اجعل من ذلك مسالة ذات شأن .
لقد طلبت الكلام ، وبالتأكيد لم اكن أنوى الاستئثار بحق اى وفد موجود
في هذه الجمعية كي اقدم تعديلا على اى مشروع قرار امامنا . وفي الواقع ، انه فيما
يتعلق بالتعديل الذى قدمه وفد بلجيكا ، يود وفد بلادى أن يقول بصورة قاطعة
اننا وجدنا أن التعديل يبعث على الاهتمام ويتسم ببعد النظر . وأود أن اعرب عن
امتنان وفد بلادى الى وفد بلجيكا على ما أبداه من اهتمام بمشروع القرار الذى اشتركت
غيانا في تقديمه على مستوى مجلس الامن - وهو اهتمام أدى بوفد بلجيكا الى التماس
السبل التي من شأنها ادخال تحسين على النص المعروض علينا الآن للنظر فيه .
ومع ذلك ، يجد وفد بلادى ان الاقتراح المقدم من وفد اليمن الديمقراطية اقترح
لا يقاوم . وسوف اوضح سبب ذلك .

وسياحظ زملائي ان مشروع القرار المطروح علينا الآن والوارد في الوثيقة (A/38/L.8) للنظر فيه ، يتطابق تقريبا مع القرار الذي قدمته ثلاثة وفود الى مجلس الأمن في الاسبوع الماضي . ولم يعتمد مشروع القرار الذي قدم الى المجلس لأسباب لا تخفى على احد هنا . وهذا يعني ان المجتمع الدولي لم تتح له الفرصة حتى الآن للاعراب عن رأيه بشأن الاحداث التي وقعت في غرينادا في الاسبوع الماضي . ونظرا للحقيقة المتصلة في أن مجلس الامن منع في الاسبوع الماضي من اتخاذ قرار ، فان رغبة مقدمي مشروع القرار المطروح علينا الآن ونيتهم كانت اذ اتاحة الفرصة للجمعية العامة للاعراب عن رأيها بشأن تلك الاحداث التي وقعت في غرينادا . ولهذا فان مقدمي مشروع القرار الذي ننظره الآن يسمعون ببساطة الى اتاحة الفرصة للجمعية العامة لتعرب عن رأيها بشأن ما حدث ، أي بشأن احداث الاسبوع الماضي .

ويبدو لوفد بلادي ان مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة (A/38/L.10) يتحرك في اتجاه مغاير ، ويتخذ نبرة مغايرة . فمشروع القرار (A/38/L.10) الذي قدمته ترينيداد وتوباغو يتطلع الى المستقبل وينظر الى الامام . وأحد العناصر التي يتضمنها مشروع القرار (A/38/L.10) هو ، على وجه التحديد ، مسألة الانتخابات التي اشار اليها مثل بلجيكا في التعديل الذي اقترحه (A/38/L.9) . ولهذا ، فاني اود أن اقول انه يمكن أن تنظر هذه الجمعية التعديل الذي قدمته بلجيكا عندما نتناول مشروع القرار الذي قدمته ترينيداد وتوباغو ، والذي يتطلع الى الامام . فالتركيز في مشروع القرار (A/38/L.8) يشمل في ان نتناول الآن ما حدث في الاسبوع الماضي ، اي احداث الاسبوع الماضي .

وينبغي ان اقول اني مدرك تماما ان اقتراح بلجيكا قدم بأفضل النوايا ، ولكنني اود ، بكل تواضع ، ان اقول ان النظر فيه سوف يكون ذا صلة أوثق بالموضوع متى تناولناه في معرض نظرنا في مشروع القرار المطروح علينا في الوثيقة (A/38/L.10) الذي قدمته ترينيداد وتوباغو . ولهذا السبب قلت اني اجد من الصعب مقاومة اغراء اقتراح اليمين الديمقراطية ، لا لأي سبب آخر .

السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : انه من المحزن بشكل خاص ، وان كان من الملائم بشكل رمزي ، ان يكون الاجراء المطلوب القيام به بشأن هذه القضية المتعلقة بغيرنادا في هذه الهيئة مصحوبا بمحاولات كبت المناقشة الحرة للقضية ورفض تعديل يدعو الى اجراء انتخابات حرة . وما يتسق وطبائع الامور أن تبذل تلك الجهود من جانب بلد يسمى نفسه "اليمين الديمقراطية" . وما يتفق وطبائع الأشياء بشكل خاص ان تثار التساؤلات من جانب مثل ليبيا حول الكيفية التي يمكن للناس في غيرنادا - اي الحاكم العام ومثلي منظمة دول شرقي الكاريبي - أن يجروا انتخابات حرة ، نظرا لأن حكومة ليبيا غير مؤهلة بتاتا للخوض في مثل هذا الموضوع . لقد وصف اقتراح اليمين الديمقراطية بأنه "لا يقاوم" فاذا كانت هذه الهيئة تجد ان اقتراحا يرمي أولا الى كبت المناقشة وضعها ، ويهدف ثانيا الى رفض تعديل يقترح اجراء انتخابات حرة لشعب محرر ، اقتراح لا سبيل الى مقاومة اغرائه فاننا نكون قد وصلنا الى لحظة الحقيقة .

هل وصلت الامور الى هذا الحد ، فباتت هذه المنظمة - التي اسست في أعقاب حرب كبرى ضد الطفلة ، وضمت منذ مولدها ام حررت بالقوة من قوات الحكومات الخائنة المتعاونة مع الطفلة ، موجودة لا لشيء الا لتستنكر انقاذ شعب غيرنادا من زمرة تشكل عصابة صغيرة من القتل الذين اتجهت نيتهم بوضوح الى تأمين اخضاع غيرنادا وشعبها مؤثرا للحكم الاستبدادي ، ووضع هذه الجزيرة الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي تحت تصرف الطفلة الأجنبي ؟ فاذا كان لضحايا الأسس لطفلة الأسس ، وضحايا الغد لطفلة الغد ان يشتركوا في اداة تحرير ضحايا اليوم من قبضة طفلة اليوم ، ويفعلوا ذلك في منظمة انشئت ، تحديدا ، لتؤمن ألا تكون هناك ضحايا ولا يكون هناك طفلة ، فانه يكون ممن المؤكد اننا قد وصلنا الى نهاية احلام وآمال الجيل المؤسس لهذه المنظمة .

ان المناقشة الحرة ، والانتخابات الحرة ، وحكم القانون والالتزام بما يطيعه القانون هي ، على وجه التحديد ، المسائل موضوع المناقشة اليوم في هذه الهيئة . لقد قتل موريس بيشوب وأعضاء وزارته بغير محاكمة ، ودون ان يكون لهم حق الدفاع عن انفسهم ، وبغير

محكمة ، وغير قاض . لقد قتلوا عمدا . فاذا حاولت هذه الهيئة اليوم ان تكبت مناقشة القضايا التي تتضمنها اقامة الديمقراطية في غرينادا بعد تجربة رهيبه مع الخروج على القانون والطفيان ، فان الأغلبية هنا تكون شريكة في وأد الأحلام التي نأتي بها جميعا الى هذه الجمعية العظيمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اطرح الآن للتصويت اقتراح مشل

اليمين الديمقراطية المقدم وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي بعدم البت في التعديل المقدم من مشل بلجيكا (A/38/L.9) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، بنن ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الصين الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاملامية) ، لار (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، سان تومي وبرينسيبي ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فييت نام ، الصين ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوليفيا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،

العربية السعودية ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، السويد ،
تايلند ، توفو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

المتنعون : البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ،
بورتوريكا ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، قبرص ،
الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، غانا ، اندونيسيا ،
العراق ، ساحل العاج ، لبنان ، ملاوي ، مدغشقر ، موريشيوس ،
المكسيك ، النيجر ، عمان ، بنما ، قطر ، رواندا ، سيشيل ،
اسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، سورينام ، ترينيداد وتوباغو ،
أفريقيا .

رفض الاقتراح بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ٤٣ صوتا وامتناع ٣٤ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك يكون اقتراح ممثل اليمين
الديمقراطية قد رفض . ووفقا لأحكام النظام الداخلي سوف تصوت الجمعية أولا على التعديل
الوارد في الوثيقة A/38/L.9 .

طلب ممثل فانواتو التكلم في نقطة نظام . وأرجو منه أن يتكلم في مضمون نقطة
النظام بشأن طريقة التصويت . فإذا كانت لديه نقطة نظام أخرى فيمكنه الانتظار حتى
تنتهي عملية التصويت .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر
لهذه المقاطعة ولكنني كنت أحاول استرجاع نظر الرئاسة قبل بدء عملية التصويت الى تقديم
تعديل على التعديل البلجيكي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبين لممثل فانواتو أننا
نأسف لأن إجراء المتعلق بتقديم تعديل إضافي لم يقدم قبل البدء في عملية التصويت على

التعديل البلجيكي . وحيث اننا قد بدأنا في عملية التصويت فلا يمكننا أن نقبل تعديله الاضافي ومع ذلك يمكن أن نستمع الى أن اقتراح يود التقدم به بعد انتهاء عملية التصويت . أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الاسلامية الذي يريد أن يتكلم في نقطة نظام بشأن عملية التصويت .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : اني أرى أن الجمعية لم تناقش التعديل الذي قدمه ممثل بلجيكا مناقشة كافية . ولدى الكثير مما أقوله بشأنه . فلم تتح لي فرصة التكلم عنه . وقد فهمت اننا كنا بصدور التصويت فقط على اقتراح اليمين الديمقراطية . وفهمت ان التعديل لم يكن متضمنا في عملية التصويت ، ولدى تعديل فرعي أود التقدم به . انه تعديل مكتوب أمامي ولم تتح لي الفرصة لتقديمه . فهل نقلت عملية التصويت فيما يتعلق بالمقترح الذي قدمته اليمين الديمقراطية الى ذلك التعديل أيضا ؟ اني أعتقد أن التعديل البلجيكي ليس في وضع التصويت عليه الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للممثلين

الذين طلبوا التكلم بشأن نقط نظام أود أن أشير الى نقطة النظام التي أثارها ممثل جمهورية ايران الاسلامية . ويجب أن تأخذ الوفود في الاعتبار اننا أجرينا تصويتين واننا بصدور اجراء تصويت ثالث . وقد أجرى التصويت الأول حول افعال باب المناقشة وفقا للمادة ٧٥ من النظام الداخلي ، وتمت الموافقة على افعال باب المناقشة بشأن البند المعروض للمناقشة . ثم أجرينا تصويتا آخر بشأن الاقتراح الذي قدمه ممثل اليمين الديمقراطية بعدم طرح الاقتراح البلجيكي للتصويت . ولم يعتمد اقتراح اليمين الديمقراطية وذلك يكون قد ووفق على افعال باب المناقشة بشأن البند قيد البحث . وتنص المادة ٧٥ من النظام الداخلي على أنه بعد الموافقة على افعال باب المناقشة على أحد البنود ، " يعرض الاقتراح فورا للتصويت " . والاقتراح في هذه الحالة هو مشروع القرار مع التسديد البلجيكي . ووفقا للنظام الداخلي ، علينا أولا أن نصوت على التعديل ثم بعد ذلك على مشروع

القرار ككل . هذا هو الوضع الآن . وأرجو أن يفهم ممثل جمهورية ايران الاسلامية أن هذه هي الطريقة المنطقية التي ينبغي أن نتبعها وأعتذر ان كان قد حدث أى ارتباك في عملية التصويت.

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية)

عن الانكليزية) : أود أن أطلب توضيحا يبين لي ما اذا كان فهمي للموقف صائبا أم لا . هل مازال بوسعني أن أقدم تعديلا على التعديل البلجيكي ، ولكن دون الادلاء ببيان ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأجيب على سؤال ممثل جمهورية

ايران الاسلامية ، بكل الاحترام الواجب ، بأن أوضح أنه وفقا للنظام الداخلي لا يمكن تقديم تعديل اضافي على التعديل البلجيكي . وبعد أن تجرى عملية التصويت ، لا أظن انه سيكون بوسعنا أن نمنع أى وفد من التقدم باقتراح ، اذا ما أراد ذلك .

السيد كوينونس امازكويتا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

طلبت الكلمة لمجرد أن أطلب أن يكون التصويت على التعديل البلجيكي تصويتا مسجلا ، لأننا نريد أن نعرف من الذين سيوافقون على اجراء انتخابات في غرينادا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلب اجراء تصويت مسجل على

التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 والمقدم من وفد بلجيكا .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، كندا ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كموتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، لبنان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، العربية السعودية ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، انغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية

الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غينيا - بيساو ، هنغاريا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، الجمهورية العربية

السورية ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنمون : الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بليز ، بوتان ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، قبرص ، غينيا الاستوائية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، ساحل العاج ، ملاوى ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، سيشيل ، السودان ، سورينام ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زبابوى .

اعتمد التعديل في الوثيقة A/38/L.9 بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ٢٣ وامتناع ٤١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة للتكلم في نقطة نظام .

السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود أن نطلب اجراء التصويت على مشروع القرار فقرة فقرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلبت ممثلة الولايات المتحدة اجراء تصويت مستقل على كل فقرة من فقرات منطوق مشروع القرار. وتنص المادة ٨٩ من النظام الداخلي على ما يلي :

" لأى ممثل أن يقترح اجراء تصويت مستقل على اجزاء من اقتراح أو من تعديل . و اذا أثير اعتراض على طلب التجزئة يطرح اقتراح التجزئة للتصويت. ولا يسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين اثنين يهيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه . فاذا قبل اقتراح التجزئة فان اجزاء الاقتراح أو التعديل التي تعتمد تطرح للتصويت عليها مجتمعة . و اذا رفضت جميع اجزاء منطوق الاقتراح أو التعديل

يعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوضاً بمجموعه " (A/520/Rev.14 ،

ص ٢٧) .

فهل هناك أية اعتراضات على الطلب المقدم من ممثل الولايات المتحدة باجراء تصويت مستقل على كل فقرة من فقرات منطوق مشروع القرار ؟

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أود

التكلم بشأن اقتراح ممثل الولايات المتحدة . لقد طلبت الكلام قبل التصويت على التعديل البلجيكي لتقديم اقتراح بتعديل فرعي يشعر وفدى أنه وثيق الصلة بالموضوع . وأود أن أوصل الكلام الآن كوعدكم ، سيدى الرئيس ، بأنه سيسمح لنا بالكلام بعد اجراء التصويت على التعديل مباشرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد نظرتي طلب ممثل

فانواتو . لقد بدأت عملية التصويت على مشروع القرار وأود أن أسأله اذا كان يريد أن يحتكم الى أى مادة من النظام الداخلي ، تأييدا لاقتراحه ؟

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع كل

الاحترام الواجب ، أعتقد أنها نقطة نظام صحيحة أن أتقدم بتعديل فرعي مزع حتى وان كان التعديل قد اعتمد لتوه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أذكر ممثل فانواتو

أن المادة ٨٨ من النظام الداخلي تنص على ما يلي :

" بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت ، لا يجوز لأى ممثل

أن يقطع التصويت الا لاثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة اجراء التصويت " .

وبالتالي فانه وفقا للنظام الداخلي لا يمكنني الآن أن أقبل تعديلا جديدا ،

بل يتعين عليّ أن أوصل عملية التصويت .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أقصد

أن أعالج هذه النقطة بالحاح ، بيد أن الحقيقة هي أنني حاولت بمنتهى الاستماتة

أن أسترعي انتباهكم ، سيدى ، قبل بدء عملية التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مرة أخرى أود أن اعلم ممثل فانواتو أنني أشعر بالأسف العميق لما حدث . فالرئيس يحاول دائما أن ينتبه عندما يرغب مثل في التكلم ويأمل أن يساعده في هذا أعضاء الأمانة العامة . وأرجو من الوفود - عندما تنشأ مثل هذه الحاجة - أن يقترب عضو من الوفد من الرئيس لينبئه أو يلفت انتباهه السي الأمر بأية وسيلة . الا انه ، لا يمكننا الآن ، للأسف ، أن نتراجع في عملية التصويت . وانا لم أسمع أى اعتراض ، فاننا سنمضي في عملية التصويت على مشروع القرار ، فنجرى تصويتنا مستقلا على كل فقرة من فقرات المنطوق على حدة .
أعطي الكلمة الآن لممثل ايطاليا في نقطة نظامية تتعلق بعملية التصويت .

السيد جاننزي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد طلب وفد بلادي ، وربما وفود أخرى ، أن يسمح لنا بالكلام في معرض تعليل التصويت قبل التصويت . ولا يسعني ، بالطبع ، أن اطلب الآن وقف عملية التصويت ، لكنني أظن أنه قبل أن نمضي في عملية التصويت ، حتى وان كنا سنقوم بالتصويت على كل فقرة على حدة ، ينبغي افساح المجال أمام الوفود لتوضيح وجهات نظرها . ان التصويت قد بدأ بالفعل وقد حررنا من التكلم في هذه المناقشة ؛ فيجب على الاقل أن نتاح لنا الفرصة لتوضيح مواقفنا قبل التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن اعلم ممثل ايطاليا ، كما أعلمت ممثل فانواتو ، بأن اجراء التصويت لا يزال مستمرا . وبموجب المادة ٨٨ لا ينبغي أن تقاطع عملية التصويت . أما فيما يتعلق بتعليلات التصويت ، فتقضي المادة ٧٥ بأنه اذا أيدت الجمعية اقبال باب المناقشة ، يطرح الاقتراح فورا للتصويت . وهذا ما فعلته الجمعية العامة الآن . وبمقتضى المادة ٧٥ ، ستعطى الفرصة لممثل ايطاليا وللوفود الأخرى الراغبة في تعليل تصويتها بعد أن تنتهي من عملية التصويت .
اعطي الكلمة الآن لممثل كوبا في نقطة نظامية تتعلق بعملية التصويت .

السيد فييرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود فقط أن أطلب

أن يكون هذا التصويت مسجلاً ، وذلك حتى يتضح من الذى أيد التدخل المسلح في
غرينادا ومن الذى أدانته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أعلم مثل كوبا أن جميع
عمليات التصويت ستكون مسجلة .

اعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل في نقطة نظامية تتعلق بعملية التصويت .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق
بالنقطة النظامية التي اثارها للتومثل ايطاليا ، أود ، بكل الاحترام الواجب، أن ألفت
انتباهكم ، سيدى ، الى المادة ٨٨ من النظام الداخلي ، التي تجعل من الواضح تماماً
أن تعليقات التصويت جزءاً من عملية التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أشكر ممثل اسرائيل ، لكني
أود في الوقت ذاته أن ألفت انتباهه الى حقيقة أن المادة ٨٨ حكم عام ولكن المادة ٧٥ حكم
محدد . ولذلك فان الرئيس سيستمر في العمل بموجب هذه المادة .

سنبدأ الآن التصويت على الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ،
بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ،

غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا،
 ايران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا،
 الأردن، الكويت، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية)، ليسوتو،
 الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي،
 مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، موزامبيق،
 نيبال، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان،
 بنما، بابواغينيا الجديدة، بيرو، بولندا، قطر، رومانيا، سان تومي
 وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيشيل، سيراليون،
 سنغافورة، الصومال، اسبانيا، سرى لانكا، سورينام، سوازيلند،
 السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، اوغندا،
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا
 المتحدة، فولتا العليا، اوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام،
 اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي .

المعارضون : انتيفوا وبربودا، بربادوس، السلفادور، اسرائيل، جامايكا، سانت
 لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، كندا، تشاد، المانيا
 (جمهورية - الاتحادية)، غواتيمالا، هندوراس، ساحل العاج،
 اليابان، لكسمبرغ، ملاوي، نيوزيلندا، باراغواي، الفلبين، البرتغال،
 ساموا، جزر سليمان، السودان، توغو، تركيا، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة،
 زامبيا .

اعتمدت الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل

٨ أصوات وامتناع ٢٥ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نصوّت الآن على الفقرة ٢ من

منطوق مشروع القرار A/38/L.8 .

• طلب اجراء تصويت مسجل .

• أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ،

استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بليز ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،

اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، الاردن ، الكويت ،

لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية

العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،

نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،

الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ، سان

تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ،

سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمـن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بربادوس ، دومينيكا ، جامايكا ، سانت فنست وجزر غرينادين .
المتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ، هندوراس ،
 اليابان ، ملاوى ، نيوزيلندا ، جزير سليمان ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 بأغلبية ٢٦ مقابل ٤ وامتناع

٨ عن التصويت * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نصوت الآن على الفقرة ٣ من

منطوق مشروع القرار A/38/L.8 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية المانيا الاتحادية الأمانة العامة أنه كان

ينوى التصويت مؤيدا .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،
 بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
 بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
 شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،
 كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الين الديمقراطية ، الدانمرك ،
 دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الاردن ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،
 ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
 السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات
المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : جامايكا .

اعتمدت الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 بأغلبية ١٤٢ مقابل لا شيء*

وامتناع واحد عن التصويت *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نصوت الآن على الفقرة ٤ من

منطوق مشروع القرار A/38/L.8 .

طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتسوانا ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ،

الرأس الأخضر ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

بعد ذلك أبلغ وفد السنغال الامانة العامة انه كان ينوي ألا يشترك في

*

التصويت .

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الين الديمقراطية ،
 الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ،
 فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
 اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ،
 العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : انتيفوا وبربودا ، بربادوس ، دومينيكا ، السلفادور ، اسرائيل ،
 جامايكا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، تشاد ، شيلي ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، اليابان ،

لكسمبرغ ، ملاوى ، نيوزيلندا ، باراغواى ، الفلبين ، سامسوا ،
جزر سليمان ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 بأغلبية ١٠٨ مقابل ٩ وامتناع

٢١ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي وكيل الأمين العام للشؤون

السياسية وشؤون الجمعية العامة الكلمة .

السيد يوفوم (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية

العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن استرعي انتباه الوفود كافة السى

حقيقة انه باعتماد التعديل الذى قدمه وفد بلجيكا ، تكون الجمعية قد وافقت على ادراج

الفقرة الجديدة ٥ . لذلك تصبح الفقرة ٥ من نص مشروع القرار المعم تحت الرمز A/38/L.8

الفقرة ٦ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طبقا للتوضيح الذى قدمه

وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة سنصوت الآن على الفقرة ٦

من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 .

طلب اجرا" تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، انتيفوا وبربودا ، الارجنتين ،

استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،

بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلسى ،

الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا
 الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ،
 العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية
 الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، طديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الامريكية .

المتعصمون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ، ساحل العاج ،
 جامايكا ، اليابان ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، باراغواي ،

القلبين ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، جزر
سليمان ، تركيا .

اعتدت الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/38/L.8 بأغلبية ١٢٢ مقابل ٣ وامتناع

١٤ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نصوت الآن على مشروع القرار

كاملا وبصيغته المعدلة .

طلب اجرا تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس

الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كورستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ،

فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ،

ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية -

الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ،

النيجير ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ،

القلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سان توماسي

وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
 العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
 اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيخوا وبربودا ، بربادوس ، دومينيكا ، السلفادور ، اسرائيل ،
 جامايكا ، سانت لوسيا ، سانت فنست وجزر غرينادين ، الولايات
 المتحدة الامريكية .

المتنعون : بلجيكا ، بليرز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
 غينيا الاستوائية ، فيجي ، غامبيا ، المانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ،
 اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ،
 بيليز ، ساموا ، جزر سليمان ، السودان ، توغو ، تركيا ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/38/L.8 كاملا وبصيغته المعدلة ، بأغلبية ١٠٨ مقابل ٩

وامتناع ٢٧ عن التصويت (القرار ٧/٣٨) * .

* بعد ذلك أبلغ وفد استراليا الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن

التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الوفد أننا مازلنا في عملية التصويت وأن الذين يرغبون في تعليل تصويتهم سوف يتمكنون من ذلك في نهاية التصويت . أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو ، الذي سوف يقدم مشروع القرار A/38/L.10 .

السيد ألبين (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس للسماح لي بالكلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعتذر لممثل ترينيداد وتوباغو . أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة بشأن نقطة نظام .

السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن نفهم أنه اذا ما بدأت عملية التصويت لا يمكن مقاطعتها بأى اجراء آخر ، وأن تعليل التصويت هو جزء من عملية التصويت . وفي هذه الحالة ، أليس من المستصوب أن تسبق تعليقات التصويت أى عمل آخر ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أثارتم ممثلة الولايات المتحدة نقطة نظام منطقية ، اذ أننا أوقفنا المناقشة بشأن البند المطروح . ومع ذلك ، وبالتشاور مع الأمانة بشأن الممارسة المعتادفة في مثل هذه الأمور ، قررنا اتاحة الفرصة لممثل ترينيداد وتوباغو لتقديم مشروع القرار A/38/L.10 . ثم ننتقل الى التصويت على مشروع القرار وبعد ذلك مباشرة سوف نستمع الى تعليل التصويت . أشكر ممثلة الولايات المتحدة على ملاحظاتها ، ولكن هذا هو الاجراء الذى يجب أن يتبعه الرئيس وفقا للمشاورات التى أجريناها .

أعطي الكلمة لممثل موزامبيق بشأن نقطة نظام .

السيد سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بكل الاحترام ، سيدى الرئيس ، أود أن أوضح أن الكثير من الوفود طلبت الكلام تعليلا

لتصويتها وقد وعدتها بأنها سوف تتمكن من ذلك بعد التصويت . وفي نهاية التصويت اعتقدنا أننا قد بلغنا أخيرا الأرض الموعودة ، ولكن لسوء الحظ اقتضت حكمتكم اتباع اجراء آخر . لا أريد أن أعطل أعمال الجمعية ، لكنني أعتقد أن ممثلة الولايات المتحدة على حق في هذه النقطة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انني أدرك تماما الصاعب التي تنشأ في عملية مثل هذه ، لكنني أجريت مشاورات ، وفهمت أن الممارسة التي يجب أن نتبعها والتي اتبعتها الجمعية العامة في الماضي ، هي أن ننهي التصويت بشأن المقترحات أو مشروعات القرارات المختلفة وبعد ذلك نستمع الى تعليل التصويت بشأن كل من مشروعات القرارات والمقترحات .
أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة بشأن نقطة نظام .

سيرجون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد فهمت بوضوح ما قلته ، سيدى الرئيس ، منذ قليل ، وفهمت انكم تستندون في قراركم الذى المشاورات التي اجريت ، لكنسى أود أن أطرح نقطتين لتتظروا فيهما . اولاً ، قد يكون من الملائم بالنسبة للجمعية ، فيما يتعلق باجرائها في المستقبل ، أن تعلم القاعدة التي انبنى عليها قراركم . ثانياً ، ربما يجب أن تؤخذ في الاعتبار النقطة النظامية التي وردت في بيان مثل غيانا ، الذى قدم فيه ، ان كنت قد فهمته فهما صائبا ، حجة قوية على اختلاف نوعية مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/38/L.8 و A/38/L.10 . فمشروع القرار ، كما قال ، لا يقعان في نفس الاطار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أطلب من مثل المملكة المتحدة أن يتكرم بالتعاون من اجل السماح لممثل ترينيداد وتوباغو بالقاء بيانه . وفور انتهاء هذا البيان ستعالج الجمعية المسألة التي اثارها مثل المملكة المتحدة .

السيد البيين (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكركم ، سيدى الرئيس ، لاعطائي فرصة تقديم مشروع القرار A/38/L.10 المقدم من ترينيداد وتوباغو . وأود أن اعلم زملائي عن مدى أسفي بسبب ما يهدو من اختلاف بسيط حول الاجراءات التي ينبغي لنا اتباعها ، وبسبب اضطرارنا الى الخوض في مناقشة حول ذلك . ولن أضيع الكثير من وقت الجمعية في تقديم مشروع القرار هذا .

وأود أيضا أن أشكر ممثل غيانا على عباراته الرقيقة المتصلة بمشروع قرارنا . لا وجود لأى تعارض على الاطلاق بين مشروع قرارنا ومشروع القرار A/38/L.8 أو التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 . لقد صوّت وفد بلادى لصالح مشروع القرار A/38/L.8 بمجمه . ولو كان لنا أن نبدى أى تعليق على مشروع القرار هذا لكننا اقترحنا أن تكون لغة فقرة أو فقرتين منه مختلفة اختلافا طفيفا عما هي عليه لكننا نعتقد أن قصد القرار ومنهاه صحيحان .

ومع ذلك فاننا لم نشعر بأن مشروع القرار ذهب الى المدى الذى كان ينبغي له الذهاب اليه تحقيقا لما فيه مصلحة غرينادا ، ولهذا السبب نقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/38/L.10 ، الذى يتطلع الى المستقبل ، ونأمل أن يترتب عليه أن تعتمد الجمعية احكاما

معينة تتيج لشعب غرينادا أن يحييا حياة طبيعية ويتكمن من مواصلة تنميته الاقتصادية بعد وضع حد للفوضى التي اقعم فيها .

اني لا أزمع التعرض لكل أحكام مشروع قرارنا بل سأكتفي بتناول الجزء الجوهرى منه .
 اننا نأسف - وأنا على يقين أن جميع الوفود نأسف أيضا - لاستخدام القوة وعواقب استخدامها في جزيرة صغيرة مثل غرينادا ، الأمر المشار اليه في الفقرة ١ .

وفي الفقرة ٢ ، ندعو جميع الدول الى التزام الاحترام الدقيق لسيادة غرينادا واستقلالها وسلامتها الإقليمية . فذلك أحد المبادئ الأساسية لمنظمتنا ، واذ كان ما نتذكره صحيحا ، أشار وزير خارجية ترينيداد وتوباغو عند ما خاطب هذه الجمعية خلال المناقشة العامة الى أن أحد واجبات هذه المؤسسات التي نشترك فيها أن تحترم ما ندعوه بالصالح الدولي العام . فنحن نرى أن الخطر الذى يتهدد زماننا هذا يكمن في انسلاخ مؤسساتنا الدولية عن الصالح الدولي العام . فاذا كانت أعمالنا لا تتماشى وهذه المبادئ فاننا نكون في الحقيقة آخذين في تفويض أساس هذه المؤسسات وأسس الامم التي تتألف تلك المؤسسات منها .

ولهذا السبب اشتركتنا ، في الفقرة الثالثة ، مع مقدمي مشروع القرار A/38/L.8 في الحث على الانسحاب الفورى لجميع القوات الاجنبية . وفي هذا الصدد أود أن أطرح تعديلا شفويا على هذه الفقرة ، لتصبح كما يلي :

" تحث على الانسحاب الفورى للقوات الاجنبية من غرينادا " .

فنحن نؤمن بأن شعب غرينادا يجب أن يعطى فرصة لتسوية مشكلاته لا في سياق من الخوف والتوجس بل في سياق يصبح قادرا فيه على تسيير شؤونه بنفسه . ولن يتمكن من ذلك مادامت هناك جيوش اجنبية رازحة على ترابه .

ويحث مشروع القرار أيضا في الفقرة ٤ من منطوقه على ايجاد حل مبكر للحالة في غرينادا ويقدم مقترحات معينة . في الفقرة ٤ (أ) نحث على القيام فورا بانشاء ادارة مدنية مؤقتة واسعة القاعدة ، تكون مهمتها الأولى وضع الترتيبات اللازمة لاجراء انتخابات .

ولهذا السبب لم نستطع أن نعارض التعديل البلجيكي الوارد في الوثيقة A/38/L.9 . وقد حاولنا بالطبع اقتناع وفد بلجيكا بالاشتراك معنا في تقديم مشروع القرار A/38/L.10 بدلا من اقتراح تعديل على مشروع القرار الآخر ، حتى نتكمن من الوصول الى قرار متكامل . ونعتقد أنه يكون من المجدي أن تعتمد الجمعية العامة قرارا ذا نكهة دولية من ذلك النوع . وليس هناك جديد في ذلك ؛ فقد حدث نفس الشيء فيما يتعلق بزماموى واوغندا وفيما يتعلق بأمور أخرى . وأعتقد أن أمن عام أمانة الكنولت على استعمـداد للمساعدة في القيام بمثل هذه العطية ، وأسأل عما اذا كان يجدر بالجمعية أن تناشده أن يقدم ساعدته فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتعلقة بهذا الموضوع .

وأود أيضا أن أطرح تعديلا شفويا على الفقرة ع (ب) . فينبغي اضافة عبارة " القيام فوراً بـ " قبل كلمة " نشر " . وغرضنا من هذه الفقرة الفرعية أن نضمن ألا يكون هناك فراغ بعد انسحاب القوات الاجنبية . واني موقن من أن وفدا من الوفود لا يرغب في أن يوجد أى فراغ في غرينادا . فبمجرد انسحاب القوات الاجنبية ينبغي أن تتشر على الفور القوات التي تدعى " بالوجود الامني " . وكان بالوسع استخدام عبارة " قوة أمن " الا أن هذه العبارة لها دلالات معينة لاشك عندي في أن الوفود تفضل عدم ادخالها في مشروع القرار هذا .

ونعتقد أيضا أنه - لفائدة هذه الجمعية - يجب أن تشكل بعثة لتقصي الحقائق تضم عناصر من مواطنين بارزين يعرفون المنطقة ويعرفون غرينادا جيدا، لكنهم ممن قد تكون لديهم نظرة موضوعية لأنهم ليسوا بالضرورة من المقيمين في غرينادا. ونحن لا نصر على مواطنين من دول الكومنولث، ولا نريد أن نستبعد أعضاء الجمعية الآخرين، لكننا، ببساطة، نعتقد أن بعض الأعضاء بالتحديد يمكنهم أن يسهموا بطريقة قيّمة، وأن يقدموا تقريرا إلى الأمين العام.

كذلك نرجو منكم سيدي الرئيس أن تبدلوا مساعيكم الحميدة لكي تطلبوا إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد حسب الاقتضاء في إعادة تعمير غرينادا، ومواصلة برنامجها الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا أرى هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الحجج القوية في هذا الشأن لأن الكثير من الممثلين هنا يدركون الحاجة إلى الاسهام الذي يمكن أن تقدمه وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ولذا فإننا نكتفي بتوجيه عناية الممثلين إلى الفقرة ٦ من المنطوق التي:

" نرجو من الدول الأعضاء المعاونة في تنفيذ التدابير المبيّنة أعلاه."

(A/38/L.10 ، الفقرة ٦)

وعلى كل فاني أضيف أنه لا ينبغي لأحد أن يتخذ أي خطوة أو يفعل أي شيء يتناقض وذلك العمل الذي نؤمن جميعا أنه ضروري، وهو أن نسمح لغرينادا بأن تعود إلى حالتها الطبيعية.

كذلك أرجو أن يطلب من الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لضمان تنفيذ هذه التدابير على وجه الاستعجال، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أضيف نقطة أخرى. ان مشروع القرار قدم منذ ساعات قليلة فقط. وقد قال لي عدد من الممثلين الذين كنت أتناقش معهم في هذا الشأن أنهم يتعاطفون كثيرا مع هذا المشروع ويرغبون في تأييده. لكن بعضهم لم يتمكنوا من احالة هذا النص إلى حكوماتهم

في عواصم بلدانهم . وأتساءل سيدي الرئيس ، أليس من الأفضل ، في ضوء المادة ٧٨ من النظام الداخلي اعطاء مهلة ٢٤ ساعة لكي يتسنى للممثلين التشاور مع حكوماتهم؟ فإذا وافقت الجمعية على ذلك ، أرجو ألا نصوت على مشروع القرار بعد ظهر اليوم ، وأن نرجس عطية التصويت لمدة ٢٤ ساعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد قلت من قبل اني سوف أرد على مثل المملكة المتحدة في نقطتين طرحهما لكي أبحثهما ، وسوف أبدأ بالرد على النقطة الثانية .

لقد أشار مثل المملكة المتحدة الى ما قاله مثل غيانا بقوله ان هذه أنواع مختلفة من القرارات . وسأل أولاً عن مادة النظام الداخلي التي تتخذ كأساس للممارسة التي تتبعها الجمعية العامة في مثل هذه الحالات . ان الأحكام ذات الصلة للمادة ٧٥ من النظام الداخلي التي تتناول موضوع إقبال باب المناقشة تنص على :

(ثم تكلم بالانكليزية)

" لأى مثل أن يقترح ، في أى وقت ، إقبال باب مناقشة المسألة قيد البحث".

(ثم واصل كلمته بالاسبانية)

لذلك فان باب المناقشة قد أقفل لا فيما يتعلق بمشروع قرار أو آخر ، ولكن فيما يتعلق بالبيد قيد البحث ، وهو في هذه الحالة " الحالة في غرينادا" . وقد شرحت هذا الأمر لأوضح القاعدة التي نتبعها .

وهذا بطبيعة الحال يتعلق بتعليل التصويت الذي يحدث في هذه الحالة بعد التصويت على مشاريع القرارات مباشرة . ومع ذلك فان مثل ترينيداد وتوباغو طلب مني تطبيق قاعدة ال ٢٤ ساعة ، وهذا من شأنه أن يطمئن الوفود التي تود متابعة هذا الأمر بصورة أكثر دقة . وقد وزع مشروع قراره منذ وقت قصير . وتنص المادة ٧٨ من النظام الداخلي على ما يلي :

" ولا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أى اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة . "

وفي هذه الحالة أقترح أن نؤجل هذا الاجتماع الى الغد تلبية لرغبة مثل ترينيداد وتوباغو . وبطبيعة الحال سوف يتم تحليل التصويت غدا ، بعد الانتهاء من عملية التصويت على مشروع القرار (A/38/L.10) . وعلى ذلك فاننا سنواصل بحث البند المعنون " الحالة في غرينادا " في جلسة بعد ظهر الغد ، لأننا سنواصل صباح الغد نظر البند المتعلق بالمشآت النووية العراقية . وما لم أسمع أى اعتراض فاني سأرفع الجلسة .

أدعو مثل ايطاليا للتكلم في نقطة نظام .

السيد جاننزي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس، لقد سمحت لنفسى بمقاطعتكم اثناء التصويت على مشروع القرار المقدم من نيكاراغوا لأنني ظننت أن من المهم ، في رأينا ، بعد اقبال باب المناقشة قبل الأوان ، أن يسمح للوفود التي كانت ترغب في شرح مواقفها بصورة أكثر وضوحا ، كوفد بلادي ، أن تفعل ذلك قبل التصويت . وقد وجدت من غير المناسب اعطائي الكلمة ، وقبلت قراركم بالطبع احتراماً مني لمنصب الرئاسة .

وقد قلت انه يمكن للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها أن تفعل ذلك بعد التصويت . ودون الخوض في مناقشة اجرائية - حيث انني اقر بسلطتكم المطلقة - أود الإشارة الى ان وفد بلادي يرى انه من الأهمية بمكان ، حيث ان هذا يشكل جزءاً من الكل وهو التصويت على مشروع القرار المقدم من نيكاراغوا ، والذي صوتنا لصالحه على أية حال ، ان يسمح لوفد ايطاليا والوفود الأخرى أن تعلق تصويتها الآن دون الانتظار حتى يعقد اجتماع آخر للجمعية العامة يتناول بالطبع نفس البند ولكن بمشروع قرار مختلف قد يتخذ وفد ايطاليا ووفود اخرى موقفاً مختلفاً ازامه .

والمسألة هنا ليست مسألة الادلاء ببيان في المناقشة المتعلقة بالحالة في غرينادا بل هو تعليل لتصويت على مشروع قرار مقدم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل اسرائيل للكلام في نقطة نظام .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتقد انه من الجلي ان المادة ٧٥ من النظام الداخلي تنطبق فقط على اقبال المناقشة . وصورة مماثلة يتضح من المادة ٨٨ ان تعليل التصويت ، يكون إما قبل التصويت أو بعده وليس جزءاً من المناقشة - ولا أستطيع التمييز المنطقي بين تعليل التصويت قبل التصويت وعده ، ان ان المادة ٨٨ تنص صراحة على ما يلي :

" للرئيس ان يأذن للأعضاء بتعليل تصويتهم إما قبل التصويت أو

بعده "

لذلك فانه بيدولي انه من المناسب السماح للممطين الراغبين في تحليل التصويت قبل التصويت بالقيام بذلك لأنه من الواضح ان هذه الحالة ليست شمولة بالمادة ٧٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، انما هي شمولة بالمادة ٨٨ من ذلك النظام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود امعان النظر في الملاحظات التي ابداهها مثلا ايطاليا واسرائيل . لذلك فاني اقترح ، بان ان الجمعية ، ان تعلق الجلسة لمدة ٥ دقائق .

علقت الجلسة الساعة ١٨ / ٥ واستؤنفت الساعة ١٨ / ١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أثناء تعليق الجلسة أتاحت لسي الفرصة لاجراء مزيد من المشاورات . وقد تأكدت ، في سياق تلك المشاورات من أنه عند ما تقدم مشروعات قرارات عديدة بشأن بند واحد ، فان الممارسة المتبعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أن يجرى التصويت على جميع مشروعات القرارات قبل إعطاء الوفود فرصة تعليق تصويتها .

وتعلم الوفود جيدا انه قد وجدت حالات خاصة قدم فيها عدد من مشروعات المقررات وصلت الى ١٥ بشأن بند واحد . وفي مثل هذه الحالات ، لو كان تحتم ان تقدم تعليقات منفصلة للتصويت بشأن كل مشروع قرار لكان ذلك قد أدى الى أن تصبح العملية مطولة للغاية وبحيث تؤثر في نظر الجمعية للبند المدرج على جدول أعمالها بطريقة سلسة . ومع ذلك ، فان الطريقة التي صيغت بها مواد النظام الداخلي ، وبصفة خاصة المادة ٨٨ بشأن تعليق التصويت ، تعطى للرئيس سلطة تقديرية . ولست أربغ فسي أن ينظر الى المقرر الذي سوف اتخذ على أنه سابقة . لقد أخذت في الاعتبار حقيقة اننا أمام حالة خاصة اليوم لأن اقتراحا يقفل باب المناقشة بشأن هذا البند قد قدم . وذلك يعني أن عددا كبيرا من الوفود لن يتمكن من الاعراب عن وجهات نظره . ولهذا السبب - وهو سبب خاص وغير عادي - سأمارس سلطتي التقديرية فأعطي فرصة بعد ظهر اليوم للوفود التي ترغب في تعليق تصويتها بشأن مشروع القرار الذي اعتمد ، أي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.8) ، كي تفعل ذلك .

وأود أن أبلغ الجمعية انه توجد قائمة بأسماء الوفود التي أعربت عن رغبتها فسي تعليق تصويتها . وهناك أيضا وفود ترغب في أخذ الكلمة ممارسة لحقها في الرد . أعتبر ان أن الجمعية توافق على أنه ينبغي اتباع الاجراء الذي ذكرت . ويتلصك الطريقة أعترم ان أحافظ على الوعد الذي قدمته عندما اضطلعت بالرئاسة ، وهو ان أعمل بطريقة محايدة قدر المستطاع ووفقا لقواعد النظام الداخلي وميثاق الأمم المتحدة .

وسوف أعطي الكلمة الان للممثلين الذين يرغبون في التكلم لتعليل التصويت .
وانذركم بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ ، تحدد البيانات التي تلقى تعليلا
للتصويت بعشر دقائق وانه يجب ان تلتقيها الوفود من مقاعد ها في الجمعية .

السيد سواريز (الغليين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب وفد
بلادى ان يعمل تصويته على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.8) .
ان الغليين تأسف بعمق للاجراء العسكرى الذى اتخذ في غرينادا بالاشتراك بين
الولايات المتحدة وبلدان كاريبية ، لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويهدد انتهاكا
للمبادئ الاساسية لمنظمتنا . لقد كانت الغليين تأمل أن تستنفد ، قبل ذلك ، الوسائل
السياسية والدبلوماسية الاخرى .

وان نقول هذا ، لا يمكننا أن نتجاهل الظروف وتسلسل الأحداث التي أدت إلى هذا التدخل المسلح . ونعني بذلك ، اغتيال موريس بيشوب رئيس الوزراء ، وأعضاء حكومته وإزالة الحكومة الشرعية في غرينادا . ان استعمال القوة لغرض نظام يعمل على قمع حقوق وحرىات شعب غرينادا ، والوجود السابق الذى لا مبرر له لقوات عسكرية أجنبية فى هذا البلد ومخابىء السلاح ، والمعدات والعتاد العسكرى الذى يفوق بوضوح احتياجات الدفاع الشرعى لغرينادا ، كل هذه الأمور أحدثت نتائج تهدد أمن واستقرار غرينادا ومنطقة الكاريبي كلها .

ومن هنا فاننا نفهم العمل المشترك الذى قامت به الولايات المتحدة وستة من بلدان منطقة الكاريبي . وفى ضوء تلك الأهداف فان وفد بلادى لا يجد أية دوافع شريرة لهذا العمل . لقد كان هدف تلك البلدان ايجاد الظروف المناسبة لتمكين شعب غرينادا من ممارسة حق تقرير المصير واستعادة العمليات الديمقراطية فى ذلك البلد . ونحن نوافق على هذه الأهداف .

وهند بحث مشروع القرار A/38/L.8 ساءنا أن نجده يفتقر الى التوازن ، لعدم الاشارة فيه الى الأطراف الأخرى التى رفعت الولايات المتحدة الى القيام بما قامت به والتي تستحق أعمالها الشجب . لقد تجاهل مشروع القرار عنصرا هاما من عناصر هذه الأزمة الخطيرة وبالتالى زال منه السياق الكامل اللازم للحكم المعاييد .

ويود وفد بلادى أن يوضح أنه وفقا لأحكام الميثاق ، فانه لا يدين العمل المشترك الذى قامت به الولايات المتحدة وبلدان منطقة الكاريبي . كما يود أن يوضح أنه لا يستطيع أن يتغاضى عن الأعمال العدوانية التى قامت بها الأطراف الأجنبية الأخرى ، التى كانت مشارق شديدا فى منطقة الكاريبي وفى بلدان امريكا اللاتينية الأخرى .

وناء على ذلك فان وفد بلادى صوت مؤيدا للتعديل البلجيكي وامتنع عن التصويت على مشروع القرار A/38/L.8 .

السيد باباجورجى (البانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كان وفد

جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية يود أن يؤيد مشروع القرار A/38/L.8 بالرغم من وجود

بعض التحفظات بشأنه ، الا أنه نظرا للتعديل المقدم الذى رفضناه عند التصويت ،
والمحاولات التى جرت للانحراف بالتصويت عن طبيعته الجادة ، فاننا نشعر بأنه من
الضرورى أن نعلل تصويتنا .

ان احتلال غرينادا ، وهو بلد صغير ومستقل يمثل تحديا آخر للبلدان المحبة
للسلم فى العالم ، كما أنه تعدد للأمم المتحدة . ويبين أنه ليس هناك ما يمنع الامبريالية
الامريكية اذا ما أرادت تنفيذ سياستها القائمة على العدوان والتوسع أو اذا ما أرادت فرض
سلطتها على البلدان الأخرى . وهذا العمل الامبريالي تظهر الولايات المتحدة
وجهها الحقيقي مرة أخرى ، وجه العدوان والبربرية . لقد أظهرت انها لا تحترم
القانون الدولي وانها تدوس ميثاق الأمم المتحدة بأقدامها .

لقد غزت الولايات المتحدة الامريكية غرينادا تحت ذريعة حماية المواطنين
الامريكيين المقيمين هناك واقامة العدل والنظام ووضع نهاية للغرضى فى ذلك البلد . ووفقا
لهذا المنطق ، تستطيع الامبريالية الامريكية أن تتدخل فى أى بلد فى امريكا اللاتينية
يوجد بها مواطنون امريكيون ، خبراء أو مستشارون. وليست هذه هي المرة الأولى التى
يستخدم فيها الامبرياليون فى الولايات المتحدة مثل هذه الذريعة . فقد استعملوا
ذرائع مماثلة عند ما غزوا الجمهورية الدومينيكية . ومع ذلك هناك مواطنون امريكيون فى لبنان
وفى السلفادور وفى نيكاراغوا وفى بلدان أخرى كثيرة . فهل يعطى هذا الحق لواشنطن
تحت ذريعة حماية مواطنيها للقيام بغزوات أو اعتداءات مماثلة لما حدث فى غرينادا ؟ ان
الامبرياليين الامريكيين لا يرغبون فى وضع هذا البلد الصغير تحت سيطرتهم العسكرية
فحسب بل انهم يهددون بلدان امريكا اللاتينية التى تتبع سياسة لا ترضي الولايات المتحدة
الامريكية .

فى الوقت الحالى ، نشأت حالة توتر وعدم أمن فى منطقة الكاريبي وفى امريكا الوسطى
وذلك نتيجة للعدوان وللتدخل العسكرى المكشوف ضد الشعوب المحبة للسلم فى نيكاراغوا
ونتيجة للعدوان على غرينادا . ان المناورات العسكرية العديدة التى قام بها الجيش
والاسطول الامريكانيان فى منطقة الكاريبي وسياسة الزوارق المسلحة التى يتبعها البنتاغون هي
مجرد مقدمة لاعتداءات أخرى فى المستقبل .

وقد بيد واعتداءه الولايات المتحدة على غرينادا قطرة في محيط اذا ما قورن باحتلال فييت نام وتدخل الامبريالية الامريكية في لبنان . واحتلال تشيكوسلوفاكيا وافغانستان من قبل الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات . ولكن شعوب العالم لم تعد تخدع بدمسوع التماسيح التي يذرفها الامبرياليون السوفيات والامبرياليون الامريكيون عندما يدن كل منهم الآخر بسبب اعمالهم العدوانية ضد شعوب العالم . ان هذه الأعمال نوع من المنافسة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين من أجل السيطرة والهيمنة على الشعوب التي تذهب ضحية الحروب والمؤامرات الامبريالية ومن المعروف جيدا انه عندما يتوصل الامبرياليون الامريكيون والامبرياليون الاشتراكيون السوفيات الى اتفاق فانه يتيح لكليهما ارتكاب الجرائم ضد الشعوب . ولكن عندما يريد واحد منهما أن يعمل لحسابه الخاص فان الآخر يعمد " معارضا " أو " مدافعا عن الشعوب " وهذا ما يحدث في غرينادا . وما يحدث في أفغانستان . وما يحدث في امريكا الوسطى .

ان وفد البانيا يدن بشدة العدوان الغاشي ضد غرينادا من جانب الامبرياليين الامريكيين ويطالب بوقفه فورا وبانسحاب القوات المحتلة من غرينادا وبأن تبقى دولة مستقلة ذات سيادة .

ونظرا لما قلته من قبل ، فان وفد بلادي قد عبر عن موقفه بعدم الاشتراك في التصويت على مشروع القرار .

السيد جاكوز (انتيفوا وهرودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المؤسف أن تنبذ هذه الجمعية حق المناقشة الحرة وتندفع بسرعة الى التصويت على مشروع القرار المعروف أمامنا ، مستجيبة لأولئك الذين لا يعرفون شيئا عن الأحداث التي كانت تجري في غرينادا والتي أدت الى عطية الانقاذ .

لقد حدث تدخل لانقاذ اخوتنا واخواتنا السود من الغرضي والطفبان . طفبان القوات الأجنبية وطفبان السلاح . لقد ولد الناس أحرارا ولكنهم في كل مكان مكبلون بالأغلال . وهذا هو الواقع .

ولا يمكن لشخص أو لحزب أو لمجلس عسكري حاكم أن يتكلم باسم الشعب سواء كان ذلك الشعب أبيض أو أسود ، ثريا أو فقيرا ، إلا اذا كان قد جاء الى السلطة عن طريق انتخاب الشعب له . فالشعب لا ينبغي أبدا أن يكون خادما للدولة ؛ بل ان الدولة هي التي ينبغي أن تخدم الشعب على الدوام .

اننا نتناقش بعد ظهر اليوم بازاء خلفية يحثلها عالم متزايد الاضطراب . عالم نجد فيه أن نوعية حياة الانسان تضارب شدة وتعرض للخطر على نحو كبير . وبالإضافة الى ذلك فان جزءا ضخما من البشرية يعيش في مستوى الكفاف . وهناك من ولدوا في حلقة المعاناة وأصبح الموت بالنسبة لهم خلاصا من الألم ، عالم نجد فيه قطاعات عريضة من الانسانية تعاني مشقة لا تحتل بسبب الحرمان الاقتصادي . ويعتبر من الاعتداء على ضمير الانسانية أن تقوم حفنة من الناس ، تساندهم وتدعمهم قوى أجنبية ، بزيادة المعاناة الانسانية بانكسار حقوق الانسان الأساسية على أمة بأكملها وارتكاب أعمال قتل جماعية ضدها وارهابها .

وللأسف فان الكاريبي منطقتي شهدت أخيرا أحداثا شائنة . انها أحداث كنا نتمنى لو لم نشهدها قط ، فنحن معروفون بشعر ايميه سيزار ، وديريك والكوت ومارتن كارتير . ونحن معروفون بأدب ف . س نايسون والتألق الفكرى الاقتصادى للفائز بجائزة نوبل السير آرثر لويس . ونحن معروفون بجمال شواطئنا ودفء شعبنا الضياف المحب للسلام . ان تاريخنا خلّو من العنف . ونحن لا نسعى الى الشجار . ولا نريد أسلحة . نحن نفضل أن تدور معاركنا على أرض ملاعب الكريكيت وفي هذا المجال تتجلى مقدرة لاعبيننا باعتبارهم أبطال عالميين .

في الأسبوع الماضي قامت عصابة من الرجال باخضاع أمة بأسرها للإقامة الجبرية تحت تهديد السلاح . وقبل أن تشن تلك الطغمة حملة الأسر الجماعي الوحشية قتلت رئيس الحكومة والكثير من وزراءه . وكان السيد وايتمان أحد الذين قتلوا بغفظة . وبالرغم من فلسفته وميوله ، كان من معارفنا ، فقد تكلم أمام هذه الجمعية في شهر تشرين الأول / اكتوبر . كما قتلت أيضا جاكلين كرافت . وهي معروفة جيدا لكثيرين من الأعضاء هنا . ماذا كانت

جريمتهما؟ ماذا كانت جريمة السيد بيشوب؟ لقد تكلم بيشوب أمام المجموعة الاقليمية لأمريكا اللاتينية . لقد كان شخصا مليئا بالنشاط . يقول كثيرون ان جريمة بيشوب الوحيدة كانت حبه لشعبه وأنه سعى الى اعادة الحكم الدستوري لدولته .

وعندما تجمع يونيسن وجمهرة كبيرة من الغريناديين - وهم أشقاؤنا وشقيقاتنا السود الذين ولدوا وعاشوا في غرينادا - أمام منزل بيشوب وحرروه من تحديد الإقامة أطلقوا المدافع والرصاص على الجمع المتهج بذلك الانتصار، وبدأت مذبحه الغريناديين الأبرياء . ان الولايات المتحدة لم تكن في غرينادا في ذلك الوقت . وقوات اتحاد الكاريبي والسوق المشتركة (كاريكوم) لم تكن موجودة في غرينادا في ذلك الوقت . كانت هناك فقط قوات أجنبية ، وهي المسؤولة .

هذا سؤال يجب أن يكون له جواب . من المسؤول عن مقتل السيد بيشوب وأعضاء وزارته ؟ من المسؤول عن المذبحة التي أودت بحياة الكثيرين من القادة الغريناديين ؟ هناك مسؤولون عن ذلك . لا يد من الاجابة على هذا السؤال . ولا يد أن يقف المجتمع الدولي على تلك الاجابة بمنتهى الوضوح .

منذ الحرب العالمية الأخيرة تعرضت ٢٨ دولة للعدوان السافر بقوة السلاح . من يولندا الى أفغانستان ، الموقف سيان . فالنوع الانساني قد وقع في الأسر وسحق تحت وطأة القوة المسلحة للقوات الأجنبية أو حوّل الى جحافل من عبيد في غمار طريقة حياة غريبة على أسلوب حياته .

ان بلدي ، أنتيفوا وريبودا ، وست دول أخرى في شرقي الكاريبي تشكل منظمة دول شرقي الكاريبي . وفي اطار هذه المنظمة ننعم بالاتحاد الاقتصادي وعملة مشتركة وتمثيل دبلوماسي مشترك ومسؤولية مشتركة عن الدفاع والأمن .

ولكن حتى قبل أن تظهر المنظمة الى حيّز الوجود كانت بلدان شرقي الكاريبي تربطها علاقة متشابكة . اننا شعب واحد . لقد جسيء بنا من افريقيا كمبيد منذ ٣٠٠ عام ، ونضالنا من أجل الحرية ، الذي انتهى بعتقنا من الرق منذ ١٥٠ عام الآن ، هونففس

النضال . ولسنوات طويلة حتى سنة ١٩٥٨ كانت غرينادا تشكل مع بلدان جزر ويندوارد في شرقي الكاريبي بلدا واحدا ذا هيئة تنفيذية واحدة .

ومن سنة ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٢ كان شرقي الكاريبي بما في ذلك غرينادا بالاضافة الى بربادوس، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو بلدا واحدا في اطار اتحاد جزر الهنود الغربية . ومن سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٧ انتهجت بلدان شرقي الكاريبي سارا مشتركا جماعيا للاستقلال . ولكن الاستقلال لم يقسمنا . وبدلا من ذلك فان كلاً منا قد وضع سيادته الفردية في علاقة مشتركة في اطار منظمة دول شرقي الكاريبي .

اننا مجتمع متجانس ذو علاقات قوية تربطنا معا . وعلى سبيل المثال فان مشمل الملكة، رئيس دولة بلادى، ولد في غرينادا . وكذلك زوجته . والمدعي العام في بلادى ولد في غرينادا . وكذلك وزير الشؤون القانونية السابق لحكومة بلادى . فلا سبيل الى تجاهل هذه العلاقات القائمة بين دولنا . هناك تمازج مستر بين شعب الكاريبي مما يعزز الروابط التي تربط ما بيننا .

ان الوحشية والقتل الجماعي اللذين تعرض لهما الوطنيين الغريناديين من جانب أشخاص مجانيين يفصحان عن وجه قبيح نمقته نحن أشقاء الغريناديين وشقيقاتهم أكثر من أى شيء آخر . وعندما حدث هذا كان هناك أجنب في غرينادا بحجة تقديم المساعدة . وكما قيل قديما ، احذروا اليونانيين خاصة متى جاءوا حاملين هدايا .

وفي جهودنا للاستجابة لدعوة السيد بول سكوون لتقديم العون ، التمسنا المساعدة من جيراننا الكبار في الكاريبي ووافق على الانضمام اليها بلدان هما جامايكا وباربادوس اللذان يربطهما مع غرينادا تاريخ مشترك ومؤسسات مشتركة عديدة .

انه لتعليق محزن على حالة البشرية أن يستدعي الشك والخوف تكديس غير مرغوب فيه للأسلحة المتطورة في غرينادا في الأعوام الأخيرة . ونظرا لأننا دول محبة للسلم، فان الكثيرين منا ليست لديهم جيوش ، بل ان جيوشنا مجتمعة لا يمكن أن تضاهي القوة العسكرية لذلك النظام الذي تكن من ارهاب شعب غرينادا في وقت قصير ، ولذلك فاننا

لجانا الى دول صديقة أخرى وطلينا منها مساعدتنا على حماية شعبنا في الوطن وفي غرينادا من المزيد من التهديد من جانب ذلك النظام الاستبدادي .
 ولسوف تتسحب الولايات المتحدة من غرينادا بمجرد أن تصبح الجزيرة آمنة تماما وليس قبل ذلك . ان قوات الولايات المتحدة لم يحدث أبدا أن كانت لديها - وليست لديها - النية للبقاء في غرينادا لوقت أطول مما هو ضروري .
 ان رجالنا سوف يرحلون من غرينادا في بحر أسابيع بعد أن يسلموا البلد لحكومة مدنية عريضة القاعدة تقوم على الفور بالاعداد للانتخابات العامة . ولسوف تستعاد الديمقراطية في غرينادا ولسوف تسود ارادة الشعب بمنجاة من الاستبداد والطفيان .

السيد جاننزي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا سيدي

الرئيس أن أشكركم على قراركم الحكيم وأن أعرب لكم عن تقديري الخالص لاعطائنا الكلمة في هذا الوقت .

ان الوفد الايطالي قد صوت في صالح جميع فقرات المشروع الذي قدمته نيكاراغوا ولصالح القرار برمته احتراماً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي لا يصح تجاهلها لأي سبب كان ؛ وهي المبادئ التي أيدنا تطبيقها دائما في الماضي والتي تعترف ايطاليا أن تعيد التأكيد على تسكها بها تماما وبكل تصميم . و باعتبارنا صديقا للولايات المتحدة وعضوا في نفس التحالف الحر مع الولايات المتحدة فاننا نشعر بأننا أحرار في معارضة قراراتها كلما كان ذلك ضروريا دون أن يكون لذلك أثر على علاقاتنا . وهذا هو أساس هذا التحالف الحر وما يستلهمه من مبادئ .

صروح الصراحة هذه ، لا يمكن للمرء أن ينسى واقع الحالة التي نشأت في جزيرة
 غرينادا بسبب الأحداث المأساوية التي أدت الى مقتل رئيس الوزراء موريس بيشوب وآخرين
 من الممثلين والقادة الموقرين في ذلك البلد ، وكذلك لا يمكنه ان ينسى الانشغال ازا
 حالة مثل هذه يمكن أن تنشأ في بلدان مجاورة . ونحن لذلك نوافق على الاشارة التي
 قدمت بشأن هذه الأحداث المأساوية في ديباجة القرار الذي جرى اتخاذه .
 أعتقد اننا يجب ان ننظر الآن الى المستقبل عندما يصبح من الأهمية بمكان فوق
 كل شيء أن يعمل كل واحد منا بطريقة بناءة من أجل اعادة تكريس مبادئ القانون الدولي
 بشكل صارم واعادة غرينادا بالكامل الى حالتها الطبيعية . وفي سبيل هذه الغاية ،
 يبدولنا انه من الأساسي أن يتم وضع شعب غرينادا في موقف يسمح له أن يعبر عن نفسه
 بحرية ، ويختار في سيادة واستقلال كاملين عن طريق انتخابات حرة نظام حكومته الخاص
 به ومصيره الذاتي .

السيدة كيركاتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان الولايات المتحدة لم تعارض ادراج الحالة في غرينادا بموجب المادة
 ١٥ كبندي اضافي تنظر الجمعية العامة فيه أثناء الدورة الحالية . وان الولايات المتحدة
 لا تعترض على مناقشة هذه المسألة . بل على النقيض من ذلك ، اننا نرحب بمناقشة حكيمة
 تماما لكل الوقائع التي تحيط بالحالة في غرينادا ، وذلك اقتناعا منا بأن تفهم الحالة
 سيؤدي العمل الذي اتخذته منظمة دول شرقي الكاريبي وشركائها ، بما في ذلك حكومة
 الولايات المتحدة الأمريكية .

ولذلك فان الولايات المتحدة تأسف بصفة خاصة جدا لمقرر هذه الهيئة بأن
 تنهي المداولة حتى قبل أن تبدأ ، وأن تنكر على الجمعية حقها في أن تناقش الحقائق
 وتستعرضها قبل ان تتخذ مقرراتها . وتأمل الولايات المتحدة باخلاص في ألا تكسر
 الجمعية العامة هذا المقرر في تناولها لقضايا أخرى هامة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين .

ان الولايات المتحدة على اقتناع بأن الحقيقة وفهمها سيؤديان الى تأييد أعمالنا . اننا نعتقد ان استخدام القوة من جانب الحطة كان قانونيا بمقتضى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، لأنه كان يفرض حماية رعايا امريكيين من خطر واضح وجلي ، ولأنه كان ممارسة شرعية للأمن الجماعي الاقليمي ، ولأنه تم القيام به في اطار قانوني وفي سبيل خدمة قيم الميثاق ، بما في ذلك استعادة دور القانون ، وتقريب المصير ، والسيادة والديمقراطية واحترام حقوق الانسان لشعب غرينادا .

لقد اعترضت الولايات المتحدة على اعطاء أولوية خاصة للنظر في هذا البند ، ليس لأننا نعتقد انه بند غير هام - فمن الواضح اننا نرى انه هام للغاية - ولكن لأن الحالة السائدة الآن في غرينادا ليست أكثر الحاحا من القضايا الأخرى التي لا تزال تنتظر بحثها من جانب الجمعية ، وهي قضايا تتضمن أيضا القيم الأساسية للميثاق وتتعلق بأرواح بشرية أكثر عددا ، مثل الحالة في لبنان والشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وامريكا الوسطى ، وافغانستان ، والحرب بين العراق وايران ، ومسائل أخرى لن تطرح أمام الجمعية على الاطلاق ، مثل العدوان ضد تشاد ، وقمع الشعب البولندي ، واعدام اندريا ساخاروف ، واناتولي شارافسكي ، وخوسيه بوخول ، وريكاردو بوفيل ، والسوى غوتيريز مينويو ، وغيرهم من المحاصرين المدافعين عن حقوق الانسان الذين هم سجناء الآن في بلد معين لم يصوت لرفض المداولة في هذه الجمعية فحسب ، بل ويمارس ايضا قمع صوت المعارضة في عقودها .

وعلاوة على ذلك ، فان الولايات المتحدة ترى انه من الزيف والتحييز السياسي ان يجرى تحويل انتباه الجمعية الطح الى الحالة في غرينادا في وقت نجد فيه ان الحالة الطارئة الحقيقية في هذا البلد قد زالت ، أي بعد أن تم انقاذ غرينادا من العناصر البجيمة التي كانت قد استلمت زمام السلطة في البلد ، مهددة شعب هذا البلد وشعوب الدول المجاورة ايضا . لقد طرحت المسألة أمامنا دون اجراء المداولة .

وتم طرحها للتصويت دون مداولة ، وذلك تركنا للنظر فقط في المسائل التي اثيرت في القرار .

أولا ، من الضروري تناول الحالة التي كانت سائدة في غرينادا قبل التدخل الذي حدث في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر لنقرر اذا ما كانت الحالة قد استدعت استخدام القوة بطريقة تتشبه مع ميثاق الأمم المتحدة . ان دراسة هذه الحقائق تسمح لنا ان نقرر ما اذا كان مبدأ تقرير المصير قد انتهك أو انه قد تم تدعيمه ، واذا ما كانت سيادة غرينادا قد دمرت أو انها قد استعيدت ؛ واذا ما كان شعب غرينادا ضحية أو انه في الحقيقة قد تحرر بالفعل ؛ واذا ما كانت قضية السلم قد أضر بها أو انها قد نصرت . ان هذه الاسئلة قد تبدت وصعبة في ظاهرها . ولكن الصعوبات ستزول عندما يتم تناول هذه المسائل ليس من فراغ ولكن من السياق والظروف الطموسة التي دفعت دولا صغيرة سلمية ديمقراطية جزرية في منطقة الكاريبي ليس بمقاطعة التدخل ، بل دفعتها الى المطالبة بهذا التدخل والاشترك فيه .

ان جوهر القانون لا يكمن في الجائز المجردة ولكن في تطبيق معايير عالمية على حالات محددة .

ان المحكمة التي لا يمكنها أن تفرق بين استخدام القوة بطريقة قانونية أو بطريقة اجرامية ، وبين القوة التي تستخدم لحماية الابرياء والقوة التي تستخدم لجعل الابرياء ضحايا ، لا تستحق أن تحكم على أحد . ان الاخفاق في القيام بهذا التمييز لا يؤدي الى الحفاظ على القانون بوصفه أداة للعدالة والسلم ولكنه يؤدي الى تقويض الأسس الاخلاقية والقانونية للوجود المتحضر .

كانت هناك بالطبع أولا مسألة القوة ومسألة العنف . وكان هناك ، كما أشرت من قبل ، قتل موريس بيشوب ونوابه وأعضاء وزارته وأشخاص اختيروا بطريقة عشوائية من الأفراد الذين كانوا حول بيشوب . لم تكن هناك محكمة ولا حكم ، بل كان هناك قتل فقط . ان الحقائق الكاملة المتعلقة بهذه الاغتيالات ستتضح وستقدم الى العالم في الوقت الملائم .

ان رئيس وزراء بربادوس ، توم آدامس ، قد ذكر في معرض تعبيره عن الهلع ازاء هذه الاغتيالات الوحشية والشريرة أن الانقسام الذي يحدث في منطقة الكاريبي الآن يتعدى تعدد الابدولوجيات ، وهو الفرق بين البهرية والانسانية .

ان الولايات المتحدة ، في اطار اشتراكها بحمل الأمن الاقليمي الجماعي فسي غرينادا قد حصلت على آلاف الوثائق التي تمت مصادرتها في غرينادا ، وهذه الوثائق في مرحلة التحليل في الوقت الراهن . ومن بين هذه الوثائق نجد أن هناك خمسة اتفاقات سرية لتقديم المساعدة العسكرية بين غرينادا والاتحاد السوفياتي وكوبا وكوريبا الشمالية وقد تم تنفيذها بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، وهي تقضي بتوفير التدريب لجنود غرينادا في كوبا والاتحاد السوفياتي وارسال مستشارين ومدربين من كوبا والاتحاد السوفياتي الى غرينادا .

ومن بين هذه الوثائق توجد اتفاقات لتسليم امدادات عسكرية دون مقابل ، تبلغ قيمتها ملايين وملايين وملايين من دولارات الولايات المتحدة ، ٢٠ ألف بزة عسكرية ، و ٥٠٠٠ بندقية ومدفع رشاس ، و ٥٨ عربة مدرعة ، و ٧ ألف لغم .

وستعرض الولايات المتحدة صوراً للأسلحة التي وجدت فعلاً في المخازن السبعة التي عثر عليها في غرينادا وفي المخازن التي سيعثر عليها فيها وفي الجزر المجاورة . ان الولايات المتحدة تعتقد بوجود تماثل ملموس ، كما بينت ذلك بعض البلدان ، بين الأعمال في غرينادا وبين الأعمال السوفياتية في أفغانستان - وان لهذا التماثل مغزاه . فمثلاً قتل موريس بيشوب في غرينادا لانه حاول تحرير نفسه من قبضة السوفييات المسككة بخنائه ، قتل محمد داوود في أفغانستان وقتل بعده حفيظ الله أمين في أفغانستان أيضا . فقد اكتشفا أن الشيء الوحيد الأكثر خطورة من معانقة الدب السوفياتي هو محاولة التخلص من سكرته المميتة . وتعلما أيضا أن ضمن محاولة ارجاع عجلة التاريخ ، عجلة التاريخ التي لا ترحم من وجهة نظر السوفييات ، هو الموت العنيف . هذا الأمر ، وهذا الأمر وحده ، يشكل تماثلاً بين غرينادا وأفغانستان . والفرق بين الحالتين هو ان شعب غرينادا أصبح بإمكانه الآن أن يتجنب المصير المؤلم للشعب الافغاني . ان الولايات المتحدة فخورة بمشاركتها مع أصدقائها في شرق الكاريبي في تحرير شعب غرينادا وفي اعادة سيادته وحقه في تقرير المصير وحقوق الانسان وحقه في اقامة حكومة ديمقراطية ، وهي فخورة أيضا بتصويتها ، لهذا السبب ، ضد قرار يشجب هذا الحدث الايجابي والبناء .

السيد نبيرا (كها) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان القرار الذي اتخذته قبل قليل الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة يمثل رفضاً قاطعاً ومثيراً للاعجاب للعمل غير القانوني والجبان الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة بشنها عدواناً عسكرياً على جزيرة غرينادا الصغيرة البتلة ، واحتلالها . ونحن شعوب الكاريبي وامريكا اللاتينية نعرف جيداً التدخل الوحشي لأفراد "مشاة الاسطول" التابعين للولايات المتحدة ، الذي بدأ في أوائل القرن الماضي والذي يشكل الهجوم على غرينادا آخر مثال عليه .

وقد لجأوا على الأغلّب الى أكثر التفسيرات وقاحة وخسة لتبرير مثل هذا التدخل ، الا انه من الضروري أن نبين انهم لجأوا ، في هذه الحالة ، وطريقة مخجلة وغير لائقة ، الى الأكانزيب لاخفاء الأسباب الحقيقية لهذا العمل العدواني عن الشعب الأمريكي وشعوب العالم كله ، وكذلك النتائج الدموية والمؤلمة التي ترتبت عليه فورا ، والسابقة الخطيرة جدا التي يشكها .

انني أعلن في هذه القاعة ان رئيس الولايات المتحدة كذب حين ذكر ان المواطنين الامريكيين في غرينادا كانوا مهددين . وأعلن انه يكذب حين يحاول أن يقدم لنا قرار غزو غرينادا على انه نتيجة لطلب مجموعة من البلدان لم تحظ بالكثير ، اذا حظيت على الاطلاق ، باحترام حكومة واشنطن . وهو يكذب حين يقول لنا ان المئات من الأفراد العسكريين الكوبيين كانوا متواجدين في الجزيرة وان مطارا عسكريا يجري بناؤه . وانه بحجبه عن الشعب الأمريكي محتوى مراسلات كومية تلقاها قبل ٧٢ ساعة من الغزو وأثناء النزاع ، انما يحجب معلومات ضرورية ومنورة لانها ان .

انه لمن المذهل حقا ان نرى كيف تحتقر مثل التعايش السلمي نفسها ، وكيف يضحى بالارواح تبريرا لسياسة القوة والاضعاع . وانه لمن المذهل بدرجة أكبر ان نرى السيد ريفان وأذنبه في الكاريبي يذرفون دموع التماسيح على المصير المأساوي للرفيق موريس بيشوب ، ذلك القائد الثوري الذي لا ينسأه شعب غرينادا أو شعوب الكاريبي ، والذي اصطدمت زعامته الحكيمة الرشيدة لعملية التحول الثوري في بلاده باستمرار بجميع أشكال المعارضة ، بما في ذلك أعمال التخريب والاجراءات الاقتصادية القسرية التي قامت بها الولايات المتحدة . ويكفي أن نتذكر انه منذ بضعة أسابيع فقط رفض ساكن البيت الأبيض بامتعاض شديد أن يستقبل الرفيق بيشوب أثناء زيارته لواشنطن . ومن الضروري أن نؤكد هنا ان التدخل العسكري للولايات المتحدة يمثل عملا يتناقض تماما ومباعد عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ؛ وان بلدان منظمة دول شرق الكاريبي انتهكت

نص وروح هذا الميثاق نفسه الذي استندت اليه لتبرير تدخل الولايات المتحدة ، وانهم لا يملكون الحق لفعل ذلك ؛ وان السلطات القانونية الوحيدة في غرينادا تتمثل في أعضاء حكومة السيد بيشوب الذين لا يزالون أحياء ، والذين تراودنا المخاوف على سلامتهم وان احتلال الولايات المتحدة العسكرية لغرينادا غير مشروع وينبغي وقفه فوراً ويجب على جميع القوات الأجنبية أن تنسحب من الجزيرة ، وعليه فان أية سلطة نصبتها القوات المحتلة ليست مشروعة ولا دستورية ولا تعبر عن الارادة الحرة لشعب غرينادا ويجب أن ترفض لهذا السبب .

لقد أعلنت حكومة كوبا ان عدد الكوبيين في الجزيرة لم يتجاوز ٨٠٠ أبداً ، وان ٤٣ فقط منهم كانوا عسكريين ، و ٦٣٦ عمال بناء ، و ١٨ دبلوماسياً ، بما في ذلك اسرهم ، والباقيون خبراء ، تقنيون أو أطباء أو معلمون كانوا يتعاونون في بناء غرينادا الجديدة - ان مجموعهم يبلغ ٧٨٤ كوبياً من بينهم ٤٤ امرأة .

وعلى امتداد ما يقرب من أربع سنوات تعاونت كوبا ، جنباً الى جنب مع بلدان أخرى من بينها حلفاء غربيين للولايات المتحدة ، في بناء مطار " بوينت سالينس " . وكان هذا المشروع ضرورياً لتطوير تنمية غرينادا وقد أوصي ببناءه قبل الثورة . وكان بالامكان أن يقوم ببناءه أي بلد آخر يتحلى بالرغبة الضرورية في التعاون . ان بناء المطار وتواجد عمال البناء الكوبيين لم يكن سرا أبداً . فقد قام مسؤولون وصحفيون من مختلف البلدان ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، بزيارة موقع البناء . وفي الحقيقة أبقت غرينادا أبوابها مفتوحة أمام الجميع الى أن تخلو من يسمون بأبطال الحرية عن مثلهم فأصبحت تسود الآن الرقابة والتقييدات من النوع الذي تتصف به أعمال العدو ان الفاشية ، بما في ذلك نوع الرقابة الذي فرض على صحف الولايات المتحدة .

لماذا يعتبر ضرورياً اخفاً الحقائق ؟ من يثق في المعلومات التي تقدمها القوات المحتلة ؟ لماذا لا يصرح بعدد العمال الكوبيين المعتقلين ؟ لماذا لا يكشف النقاب

عن عدد الكوبيين الموتى والجرحى ؟ لماذا لا تبلغ الينا اعداد الموتى والمعتقلين
 الفريناديين الذين دافعوا عن بلادهم ؟ ولماذا ضعف عدد القوات المحتلة بعدة
 آلاف ؟ هل يخطط لمغامرات عسكرية جديدة في المنطقة ؟
 وفي هذا الصدد يجب أن أقول ان حكومة كوبا تقدر العبادة التي أخذ زمامها
 الرئيس بيليساريو بيتانكور ، رئيس كولومبيا ورئيس وزراء اسبانيا فيليب غونزاليس وتضع ثقتهم
 فيهما للتوسط من أجل اعادة العمال الكوبيين الى الوطن و لضمان نقل الفريناديين الذين
 تتطلب سلامتهم ذلك . ونأمل أن تستجيب حكومة الولايات المتحدة بشكل ملائم لهذا
 التوسط وان يكفل المجتمع الدولي احترامه . الا أن الولايات المتحدة رفضت حتى الآن أن
 تسلم السجناء الكوبيين ، ولم تعلمنا بعدد الموتى أو بمجموع الجرحى . ان القاء
 العسكري الامريكى في الجزيرة ، الذى يعد سلطة الاحتلال الحقيقية ، والذى لا يشكل
 ما يسمى الحاكم العام سكون بالنسبة اليه أكثر من دمية مقوتة ، وصل الأمر به حتى الآن الى
 تطويق البعثة الدبلوماسية الكوبية بالقوات ، مهددا بذلك سلامتها . ان الموظفين
 الدبلوماسيين الكوبيين لن يفادوا قبل قيام قوات الولايات المتحدة باجلاء آخر سجين
 كوبي . وان الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية عن سلامة ابنا بلدنا .

ان مصادر وزارة خارجية الولايات المتحدة رغبة منها في تشتيت الانتباه عن الحقائق الواقعية ، او ربما لتجنب حدوث رد فعل دولي او من اجل اعداد الرأى العام العالمي لمغامرات جديدة ، ادعت بأن كوبا تنظم اعمالا ارهابية واعمال اغتيالات ضد ممثلي الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية . ومن الغريب حقا ان تندر هذه المعلومات في نفس اللحظة التي تحاصر فيها قوات الولايات المتحدة السفارة الكوبية في غرينادا . ان حكومة كوبا تتصرف بطريقة مسؤولة وترفض تماما مثل هذه الادعاءات . ان الارهابيين حقا الان موجودون في واشنطن وقد اصدروا الاوامر بقصف مستشفى سان جورج المدني .

لقد ذكر رئيس الولايات المتحدة في بيانه في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ان كوبا احيطت علما قبل نزول مشاة الاسطول الامريكي . وقد كذب السيد ريفان فالمذكرة التي اشار اليها سلمت للسلطات الكوبية بعد ثلاث ساعات من بدء الغزو وبعد ان تعرض العمال الكوبيون فعلا للهجوم لاكثر من ساعة ونصف .

ان حكومة الولايات المتحدة تضلل الرأى العام في ذلك البلد لاخفاء حقيقة انها استخدمت بطريقة غير مشروعة وغير اخلاقية الاحداث المؤسفة التي وقعت اخيرا في غرينادا لتقوم بعمل اخر من اعمال القوة ضد بلد صغير من العالم الثالث من اجل استعمارها مرة اخرى وتحويله الى قاعدة متقدمة للعمليات ضد بقية دول امريكا اللاتينية والكاريبى . ولم يكن هناك ادنى وزن لحقوق الانسان او الحفاظ على ارواح مواطني الولايات المتحدة أو ارواح هؤلاء الذين كانوا يهاجمونهم ، في عقول اولئك الذين اسدروا الامر بالغزو .

غرينادا اليوم بلد محتل ، لقد انتهك استقلالها ولم يعد له وجود الا في قلوب ابنائها ومناضليها ، اولئك الذين ورثوا تقاليد النضال من الرفيق بيشوب . ولم تحقق الولايات المتحدة شرفا او نصرا في هذه المعركة المخزية . لقد حاولت واشنطن عن طريق هذه المغامرة العسكرية ان تحصل على الاصوات لاعادة انتخاب الحكومة الحالية وسوف تحاول ان تجعل من هذا العمل سابقة لعدوان وتدخلات جديدة في امريكا الوسطى والكاريبى . وهم في الحقيقة في البنتاغون وفي وكالة المخابرات المركزية يدقون طبول الحرب ضد نيكاراغوا والسلفادور .

وربما يساعد تصويت اليوم في الجمعية على وقف هذه الاعمال . واذ لم يتحقق هذا ، فاننا - وفقا لنص البيان الذي اصدرته حكومة كوبا الثورية :
 " نأمل ان تكون المقاومة البطولية للكوبيين والفريناديين لهذا الهجوم المفاجيء الغادر قد لقتهم درسا مفاده ان مغامراتهم في جميع انحاء العالم لم تعد نزهاة عسكرية ، وان شعوب العالم لم تعد تخشاهم ، وانها مصممة على النضال . ان الشعوب الان لا تقهر "

السيد كورهونن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد

فنلندا مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 بعد تعديله .

فهذه مسألة مبدأ بالنسبة اليها . لقد تابعت حكومة فنلندا بقلق تطورات غرينادا التي ادت الى استخدام القوة والى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد . ان النزاعات الدولية يجب ان تسوى بالوسائل السلمية ، عن طريق المفاوضات ، ودون اللجوء الى القوة التي حظرها ميثاق الامم المتحدة . يجب ان تعود الحالة الى وضعها الطبيعي في اسرع وقت ممكن بانسحاب القوات الاجنبية واعادة حق تقرير المصير لشعب غرينادا * .
 لقد اوضحت مداولات مجلس الامن تماما ان هناك توافقا عاما في الاراء بشأن هذه المبادئ . ويؤسفنا ان تنفيذ هذه المبادئ فيما يتعلق بالحالة في غرينادا قد اصبح موضع خلاف ، وخصوصا بين الدول العظمى ، وبودنا ان نبقي خارج هذه الخلافات ، وفقا لسياسة الحياد .

لقد اعلنت حكومة فنلندا مرارا عن قلقها ازاى التطورات المتزايدة العدد التي تعرض السلام والامن الدوليين للخطر . وقد اكدنا على مسؤولية الامم المتحدة وبصفة خاصة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

السيد فونسيكا (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت سرى لانكا

مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 ، وكذلك التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 الذي اعتمده الجمعية ، من اجل اعادة تأكيد التزامنا بمبدأين هاميين من مبادئ الميثاق هما عدم استخدام القوة ضد سيادة وسلامة اراضي الدول المستقلة وعدم قبول التدخل بأى شكل

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوروما (سيراليون) .

من اشكاله في الشؤون الداخلية للدول . وعندما يأخذ انتهاك هذين المبدأين شكل تدخل مسلح ، فان قلقنا لا يكون فقط دافعا عن هذين المبدأين ولكن ايضا لاعادة تأكيد الدفاع الوحيد المتاح للغالبية العظمى من الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

لقد كنا دائما واضحين ومصممين كلما تعرض هذان المبدأان للخرق . ففي ١٩٧٩ ، تكلمنا جهارا عندما انتهاك هذان المبدأان في كمبوتشيا ، وفي ١٩٨٠ تكلمنا ايضا عندما انتهاك بالمثل في افغانستان . وربما لم نكن اطلقى الجميع صوتا في هذه الجمعية بذلك الخصوص . الا اننا ، بتصويتنا كل عام عند طرح القرارات الخاصة بكمبوتشيا و افغانستان ، عملنا على ان نوضح انه ليس هناك مجال للحلول الوسط . حيثما تعلق الامر بهذين المبدأين . فالتزام الصمت او الركون الى الغموض الان في وقت يتعرض هذان المبدأان للانتهاك فيه بغرينادا يعتبر ، فيما يخصنا ، موقفا غريبا لا يمكن الدفاع عنه اطلاقا .

ونحن نتكلم ، فوق كل شيء ، كما قلت آنفا ، كغالبية الدول التي تكلم ممثلوها في هذه الجمعية ، لان احترام هذه المبادئ والتمسك بها عمل من اعمال الدفاع عن النفس ، بل ويمكننا القول ، انه ملازما الاخير .

وكما فعلنا فيما يتعلق بقرارى كمبوتشيا و افغانستان ، فان قرار غرينادا الذى اعتمدها الان يطالب بوضع حد للتدخل المسلح وانسحاب القوات الاجنبية . ولا يسعنا الا ان نأمل انه في حالة غرينادا سوف تكون هناك استجابة اكثر التزاما بطلب الجمعية هذا وحتى وان كان هناك خرق لهذين المبدأين ، فان هذا الالتزام على الاقل سوف يكون نوعا من التعويض .

السيد كاسيمسرى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت الحالة

في امريكا الوسطى والكاريبى لفترة طويلة محفوفة بالخطر . الخطر الذى يتهدد رخاء البلدان والشعوب المعنية ، ويتهدد السلم والاستقرار الاقليميين ما قد تكون له اثار خطيرة على السلم والامن الدوليين .

ولا يمكن ان ننكر انه باطالة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في اجزاء عديدة من المنطقة ، حاولت قوى خارجية عن المنطقة استغلال الحالة ، لا لصالح شعوب المنطقة ذاتها ، بل لصالح استراتيجية عالمية دخيلة على هذه المنطقة .

ولا يمكن ان ننكر ايضا ان دولة معينة داخل المنطقة قد كرسست نفسها لتصدير الثورة الى بلدان مجاورة بمساعدة دولة غريبة عن المنطقة . وفي الواقع ، ليس هناك بلد واحد في هذا النصف من الكرة الارضية لم يشعر بالقلق ازا* هذه الانشطة الشائنة .

ولا يمكن ان ننكر ايضا ان المنطقة غنية بمواردها سواء* كانت بشرية او طبيعية ، وتتحمل بمسؤولية ضخمة في دعم السلم والاستقرار والحفاظ عليهما ، وهو ما يرجع ، جزئيا ، الى موقعها الاستراتيجي ، ان هي مجاورة للطرق البحرية الحيوية ، كما ان بأرضها القناة التي تربط بين المحيطين الكبيرين .

ولا يمكن ان ننكر ايضا ان الاحداث التي سبقت التدخل الممنوح الاخير في غرينادا ، اثارته الفزع في العالم اجمع . ان قتل رئيس الوزراء السابق وبعض القادة الاخرين كان ضربة لحكومة منظمة في تلك الجزيرة التي تعتبر جنة ، واثار في الواقع العديد من الشكوك والمخاوف في البلدان المجاورة . كما ثارت الشكوك حول سلامة الرعايا الاجانب في غرينادا وحتى بالنسبة لعموم السكان ككل .

كما لا يمكن أن ننكر أن الحقائق المتصلة بهذه الاحداث المتتالية التي جرت في غرينادا لم تصبح كلها معروفة بعد . الا أنه كان من الواضح أن تحول الجزيرة الهادئة الى معسكر ذي امكانيات استراتيجية نسبيا ظل منذ فترة طويلة مثار قلق عميق لدى حيوانها الأضعف .

وعلى الرغم من هذا الطق الذي قد يكون مشروعا في مثل هذه الظروف ، فإن التدخل العسكري في غرينادا يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ان وفد بلادي يشعر بأسف عميق للدغسائر في الأرواح الناجمة عن الأعمال العسكرية ، ويشعر في الوقت نفسه بالارتياح لعلمه بسلامة الرعايا الأجانب ، الأمر الذي كان من الشواغل الرئيسية التي أدت الى التدخل المسلح . وينبغي أن يبشر ذلك بعودة شعب غرينادا الى حياته الطبيعية واستعادته حقه في تقرير مصيره بعيدا عن كل صور التدخل الخارجي والقمع .

وقد شعر وفد بلادي بمزيد من الارتياح لادلاء أوساط عديدة بتصريحات مؤداهما أن الدول التي اشتركت في التدخل سوف تسحب قواتها من الجزيرة في أقرب وقت ممكن وفي هذا الصدد فان وفد بلادي يرحب بمبادرات بلدان الكمنولث التي قد تساهم في عمليات حفظ السلم في غرينادا ، البلد العضو في الكمنولث .

وفي ضوء ما ذكرت آنفا ، درس وفد بلادي بحرص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 الذي يبدأ بالتأكيد على المبادئ التي ما انفكت تايلند تلتزم بها ، والتأكيد من جديد على الحقوق السيادية وغير القابلة للتصرف لغرينادا ، العضو في الأمم المتحدة ، وخاصة حقها في تقرير المصير ؛ ثم التأكيد على المبدأ الوارد في الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق منظمتنا ووجوب التزام جميع الدول ، بغض النظر عن موقعها الجغرافي بهذا المبدأ والمبادئ المذكورة آنفا .

ويعي وفد بلادي أيضا وجود الحاجة الى أن تبين كل الدول أنها تحترم الحقوق والمبادئ المذكورة أعلاه احتراما لا يتزعزع حيثما أهدرت هذه الحقوق والمبادئ أو تعرضت

للتهديد . وهذا هو السبب الذى جعل تايلند تؤيد بشكل دائم حق تقرير المصير ومبدأ عدم التدخل ، بالإضافة الى حق البلدان التي تعاني من السيطرة الأجنبية في أماكن أخرى من العالم في الحرية والاستقلال . وبينما نعرب عن أملنا في استعادة شعوب غرينادا لهذه الحقوق قريبا ، لا نستطيع أن نعرب عن الأمل نفسه بالنسبة للأماكن الأخرى المشار إليها . ولذلك فإن السؤال المطروح على الجمعية هو هل يمكننا أن نأمل بنفس القدر في انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأقاليم المحتلة في هذه المناطق من العالم ، أم هل يمكننا أن نصر نفس الاصرار على استعادة تلك الشعوب الأخرى لحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن التدخل الخارجي بجميع أشكاله ، وبمنجاة من كل عمل تخريبي أو وقع أو تهديد مهما كان نوعه ؟

وكل ما يمكنني أن أقول هو ان وفد تايلند سيكون متسقا في مواقفه . والا اختيار لا شك وشيك ، عند بحث الحالة في أفغانستان . ويأمل وفد بلارى أن تبدي الوفود التي جفلت عن الالتزام بمواقف متسقة بالنسبة لموضوع كموتشيا والتي تدعي الآن أن مواقفها متسقة وستظل كذلك دائما مثل ما أبداه وفد تايلند من اتساق .

ان منطوق مشروع القرار الذى اعتمد منذ قليل يصعب الاختلاف حوله ، فهو يتماشى مع ما ذكرناه من المبادئ والممارسات التي تلتزم بها منظماتنا .

وبينما لا يمكننا انكار الحق في الدفاع عن النفس سواء كان ذلك بصورة فردية أو جماعية ، فإن أحكام الميثاق لا تنص على ذلك الا في حالة وقوع هجوم مسلح ، وليس بمجرد التهديد بالهجوم أو توقعه . وعلى الرغم من أن الميثاق ينص على الاجراءات الاقليمية الرامية الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فإن مثل هذه الاجراءات يجب أن تكون متشعبة مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة ولا يسمح القيام بأى اجراء اقليمي في ظل ترتيبات اقليمية دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن .

ولاسبيل الى انكار أن تايلند تتمتع بعلاقات ودية مع البلدان المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات الموجودة حاليا في غرينادا . وقد لاحظنا مع التقدير الروح الطيبة

التي أبدتها هذه البلدان بعدم الاعتراض على ادراج هذا البند في جدول الأعمال وبعدم رفض التخلي عن مدة الأيام السبعة قبل بحثه . ولا يمكننا أن ننكر أيضاً أن دولة غرينادا ، الجزيرة المسالمة ، التي أقامت معها تايلند مؤخراً علاقات دبلوماسية ، قد عانت سلسلة من الاحداث المؤسفة التي سببت الظق لجيرانها القريبين والبعيدين . لذلك لا بد أن تعود الحالة في غرينادا الى وضعها الطبيعي ، وان يستعيد شعبها جميع حقوقه ويعاد التأكيد عليها ، خاصة حقه في تقرير المصير .

وفي الختام ، ينبغي للمرء أن يلقي نظرة بعيدة المدى على الحالة في غرينادا ، نظرة الى مافات والى المستقبل تتجاوز الوضع الراهن . ان الاحداث التي أدت الى التدخل العسكري الأخير لا يمكن عزلها عن التطورات التي سبقتها . فهي تعبر عن بعض الاتجاهات غير السليمة التي وضعت غرينادا في محرى تصادمي مع جيرانها . وسواءً رضينا أم أبينا ، وسواءً كان المجري قد اختاره شعب غرينادا بشكل ديمقراطي أم لا ، فان الأمر لا يخرج عن كونه من الشؤون الداخلية لغرينادا . وعندما يعود السلم وحق تقرير المصير الى غرينادا في المستقبل القريب ، أو اذا عاد ، فان هذه الجمعية العامة ستكون على حق - أكثر من أى وقت مضى - في أن تطالب بايجاد ظروف مطاطة وبخاصة في كموتشيا وأفغانستان واذا عملت الجمعية العامة بطريقة متسقة فان وفد بلادي سيعد في ذلك تشبيهاً اضافياً ينبع من ارادة الأمم المتحدة وقدرتها على أن تظل متسقة متمسكة بمقاصدها ومثلها السامية . وعلى المدى الطويل ستكون هذه المنظمة العالمية قد ازادت قوة في سعيها من أجل خدمة المصالح المشروعة للدول الأعضاء والانسانية جمعاء .

لأسباب الانفة الذكر تمكن وفد بلادي من التصويت لصالح مشروع القرار A/38/L.8 والتعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 اللذين اعتمدهما الجمعية .

السيد زين العابدين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بـادئ

نى بدء ، يأسف وفد بلادي لمنعه من الادلاء ببيان رسمي حول هذه المسألة الخطيرة حقلاً لقد اشترك أكثر من ٨٠ بلداً في المناقشة التي جرت في مجلس الأمن ، لكن العديد

من وفود البلدان الأخرى لم يشترك ، وبالطبع كان وفد بلادى يتطلع الى الاعراب عن وجهة نظره بصورة رسمية . واني امل أن يتسع وقت الجمعية لما سأقول تعليلا لتصويت وفد بلادى .

ان حكومة ماليزيا تنظر بقلق بالغ الى الاحداث الجارية في غرينادا التي بدأت في ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ . ان التدخل في شؤون هذه الدولة والجزيرة الصغيرة وغزوها يمثلان انتهاكا واضحا للقواعد الدولية وانتهاكا فاضحا للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحث الدول الأعضاء على الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى . ان العديد من الصراعات الدولية القائمة ، مثل تلك القائمة في أفغانستان وكمبوتشيا وجنوب افريقيا والشرق الأوسط ، تتبع من اخفاق الدول الأعضاء في التمسك بدقة بهذه المبادئ المقدسة . ولذلك فان ماليزيا قد طالبت المجتمع الدولي باستمرار بالالتزام بهذه المبادئ المقدسة من أجل ضمان نظام عالمي مستقر والحفاظ عليه .

وقد استمع وفد بلادى ، باهتمام كبير الى البيانات العديدة التي أدلى بها في مجلس الأمن والبيانات الأخرى التي أدلى بها اليوم في الجلسة العامة . وفي رأينا أن الحالة التي تواجهنا في غرينادا يمكن تلخيصها بايجاز على النحو التالي : أولا ، كان هناك خوف وقلق حول مستقبل ذلك البلد ؛ ثانيا ، كان هناك خرق للقانون والنظام في ذلك البلد ؛ ثالثا ، أدى الخوف والقلق الممتزجان بخرق القانون والنظام الى تدخل القوات العسكرية الأجنبية ؛ رابعا ، من الضروري انسحاب هذه القوات الأجنبية ؛ وأخيرا ، هناك حاجة ملحة للعودة الى الحالة الطبيعية كي نضمن لشعب غرينادا اختيار مستقبله بعيدا عن التدخل الخارجي والقسر .

اننا نرى أن الاحداث التي جرت في غرينادا كانت بالفعل نتيجة لتلاعب القوى والسياسات الايدولوجية التي استشرت في منطقة البحر الكاريبي لفترة من الزمن ونحن نخشى اذا استمرت هذه الظاهرة ، أن تقع غرينادا وجميع بلدان منطقة البحر الكاريبي فريسة لصراع كبير بين القوى ، تكون البلدان الصغيرة فيه هي الخاسرة في النهاية .

ان الوضع متفجر ، ونحن نعتقد تماما أنه ينبغي للبلدان في تلك المنطقة أيا كانت اتجاهاتها الايديولوجية ان تحترم بدقة تامة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وان تسعى في الوقت نفسه الى وضع اطار صالح ودائم للتعاون ، لضمان مستقبلها ومصيرها المشتركين . ولا ينبغي لدولة أن تكون مهددة من قبل دولة أخرى أو أن تهددها . واذا ما كنا ننادى بالوقف الفوري للتدخل العسكرى وانسحاب القوات الأجنبية من غرينادا ، فاننا نأمل بذلك أن يتمكن شعب غرينادا من تحديد نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، متحررا من أى تدخل خارجي أو قسر . ويحدونا الأمل أيضا أن تتمكن غرينادا والدول الكاريبية الأخرى بالتضامن سويا من تحديد طريق تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعاونها بما يضمن أمنها الجماعي ورفاهيتها .

وأود أن أؤكد أن ماليزيا لاتزال ملتزمة بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية التي جسدها ميثاق الامم المتحدة ، والتي يتوقف عليه بقاؤها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وكذلك بقاء الكثير من الدول الأخرى . وهذا الالتزام لا يترك لنا خيارا سوى أن نعرب عن قلقنا البالغ بشأن الأحداث التي وقعت ولا تزال تقع في غرينادا ، وأن ننادى بالاعادة الفورية لحق شعب غرينادا في الممارسة الكاملة لسيادته الوطنية . ولهذا السبب أيدت ماليزيا مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.8) ، كما تم تعديله من قبل بلجيكا .

السيد أندينو سالازار (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

لقد صوتت السلفادور ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/38/L.8) ، للأسباب التالية : ان جذور مشكلة غرينادا تكمن في تدخل كوبا في ذلك البلد ساعية الى تحقيق أهداف توسعية ذات طبيعة ايدولوجية . ان صراع القوى الداخلية فيما بين الطغمة الحاكمة في غرينادا قد أثار الفوضى التي أدت الى عدم احترام حياة الانسان بصورة عامة مما أدى في النهاية الى مقتل رئيس الوزراء وعدد من كبار المسؤولين في

وتجسد التدخل في غرينادا في نظام كان طوع بنان الاتحاد السوفياتي ، وكان ذلك يتعارض ومصالح شعب غرينادا . وكان من شأن هذا النظام أن يحول غرينادا الى قاعدة للأعمال التوسعية في منطقة الكاريبي ؛ وكذلك في أمريكا الوسطى بالتواطؤ مع النظام القائم حاليا في نيكاراغوا .

وعلىنا أن نشير الى أن المنظمات الدولية اتخذت موقفا سلبيا ازاء أعمال التدخل وزعزعة الاستقرار التي ترتكب ضد الدول الأخرى ، والتابعة من مصالح ايدولوجية واستراتيجية أجنبية . هذا هو ما حدث في غرينادا ولا يزال يحدث في أمريكا الوسطى حيث تتدخل كوبا ونيكاراغوا في السلفادور بصفة خاصة ، وتؤيدان وتدعمان المجموعات المسلحة التي ترتكب الأعمال الارهابية . هذا التدخل - الذي يظهر في المساندة الادارية والسياسية والعسكرية التي تتلقاها مختلف مجموعات حرب العصابات في أمريكا الوسطى يساعد على تحويل منطقتنا الى بؤرة للتوتر الدولي قد تشكل بسهولة كبيرة خطرا على السلم والأمن في نصف الكرة الذي نعيش فيه .

تلك هي الرؤية التي تحلل السلفادور من خلالها الحالة في غرينادا والاجراء الجماعي الذي اتخذته منظمة دول شرقي الكاريبي .

ولا يسعنا الا أن نأسف لحقيقة ان مشروع القرار (A/38/L.8) ، يؤيد من بين أمور أخرى ، تحويل دولة صغيرة مسالمة تعاني من ندرة الموارد ومن قيود أخرى الى محطة هامة لامداد السلاح والمساندة الادارية ، من أجل تلك المصالح التوسعية المزعزعة للاستقرار . وهذا هو السبب الذي فقدت من أجله غرينادا استقلالها الذاتي وتعرضت سيادتها للخطر .

ان وجود مئات من الخبراء الكوبيين في غرينادا متكرين في زى العمال والتقنيين يشكل تدخلا صريحا يتعارض والحقوق السيادية لشعب هذا البلد . لقد شاهدنا في منطقة أمريكا الوسطى مثلا حيا على هذا النوع من التدخل في نيكاراغوا التي أصبحت الآن نقطة انطلاق للتدخل الكوبي والسوفياتي في السلفادور وفي أمريكا الوسطى بأسرها .

وترى حكومة السلفادور من الضروري من أجل مستقبل غرينادا - ضمان سلام وهدوء شعبها في القريب العاجل حتى يستطيع أن يقيم نظامه الديمقراطي الذي يمثل بحق مصالح هذا البلد . وعلى المجتمع الدولي أن يضمن لغرينادا أن تقرر مصيرها ، وأن يمنع حدوث أى عمل في المستقبل ضد الحكومات التي تقوم على هذا الأساس مستقبلا .

وفي سياق الأعمال المزعزعة للاستقرار التي ترتكب بايعاز من الخارج فإن غرينادا تنظر الى مجموع المشاكل الخاصة بغرينادا من خلال وجهة نظر خاصة بأمريكا الوسطى . وعلى أية حال ، من واجبنا أن نؤكد أننا نستنكر الأحداث التي وقعت في غرينادا قبل وأثناء وبعد تدخل القوات الأجنبية الموجودة الآن في ذلك البلد نتيجة لعمل مشترك تم في إطار مؤسسي لمنظمة دول شرقي الكاريبي ، ونؤيد مبدأى عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب .

ونحن نأسف لأن هذين المبدأين قد وطئا بالأقدام في أجزاء عديدة من العالم ولم يتخذ أى إجراء حاسم لضمان تطبيقهما واحترامهما على الصعيد العالمي .

السيد غاياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدى

أن يعلل تصويته على التعديل الوارد في الوثيقة (A/38/L.9) ، التي اقترحت بلجيكا ادخاله على مشروع القرار (A/38/L.8) .

ان وفدى لا يعتبر أنه كان من المستصوب اعتماد هذا التعديل في المرحلة الراهنة ، ليس لأن الكونغو عارضت من قبل مبدأ الانتخاب بشكل عام في أى مكان ، ولكن لأننا نعتبر أن غرينادا في الوقت الحالي تقع تحت الاحتلال العسكري . ومن قبيل السخرية اذن أن نضع العربية أمام الحصان ، وان نتكلم عن انتخابات في وقت تصبح فيه غرينادا هدفا لعمل عدواني واحتلال عسكري أدانتها بلادى ادانة شديدة ، اننا نعتقد أن هذا يعد بمثابة اضافة الصبغة الشرعية على الاحتلال ، وموافقة على آثار

ذلك الاحتلال ، وتدليل على أن الجمعية ترى أن هذا الاحتلال ضروري لتنظيم انتخابات حرة . وهذا هو السبب الذي جعلنا نعتبر هذا التعديل غير مستصوب ، وأعلى الأقل لم يحن وقته بعد .

ان وفدى، لم يشأ أن يؤيد العدوان . ونحن لا نستطيع بأى شكل من الأشكال أن نعطي تأييدنا للاحتلال الأجنبي والتدخل ، الأمر الذي نستشفه من التعديل البلجيكي ؛ وقد يكون ذلك بصورة مستترة ، ولكنها واضحة بشكل كاف بالنسبة لوفدى . لهذا فان وفدى صوت ضد التعديل .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت السويد لصالح القرار تعبيرا عن تأييدنا المستمر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . اننا نعتبر غزو غرينادا انتهاكا للمبادئ الهامة للغاية في القانون الدولي لاسيما المبادئ الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق التي تنص على ما يلي : " يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة " .

لقد كان هذا منذ البداية ، ولا يزال ، موقف الحكومة السويدية . وهذا يعني ضمنا أيضا اننا نتوقع انسحاب القوات الأجنبية دون ابطاء .

ان الحكومة السويدية تنظر الى المسألة المعروضة علينا بقلق بالغ . ونحن نأسف للمعاناة والدمار اللذين نجما عن الغزو ، ولاسيما القاء القنابل على مستشفى للأمراض العقلية . ونأسف أيضا للأحداث التي ادت الى الغزو ، بما في ذلك قتل رئيس وزراء غرينادا وشخصيات غرينادية أخرى مرموقة . الا انه مهما يكن من امر ، لا يمكن أن تعتبر هذه الاحداث مبررا للغزو .

السيد بلانكو (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوتت اوروغواي لصالح القرار ، وذلك تمشيا مع تمسكها الثابت بمبادئ القانون الدولي ، ولاسيما مبدأ عدم التدخل وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . ان هذه المبادئ تشكل حجر الزاوية في النظام القانوني المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية والصكوك المشتركة بين البلدان الأمريكية . وقد اشتركت اوروغواي بفعالية في وضع هذه الصكوك ودعت دوما جميع البلدان الى احترامها احتراماً كاملاً على أساس الحياد التام . ان دفاعنا الذي لا يتخاذل عن هذه المبادئ يكفل المساواة امام القانون لجميع الدول بغض النظر عن قوتها .

ورغم ان القرار يعيد تأكيد المبادئ الأساسية التي تؤيدها بلادى ، فانه لا يأخذ في الاعتبار الوضع بالغ التعقيد الذى نشأ في غرينادا خلال الأسابيع القليلة الماضية واتسم باشتراك قوات من مختلف الأنواع في القتال ونتج عنه تغيير عنيف ود موى في النظام القائم . ان مثل هذه الاحداث التي وقعت في غرينادا تتطلب منا ان نمنع النظر ، ولو قليلا ، فيما يكتنف ممارسة الأمم المتحدة لوظائفها من عيوب . وقد أشار وفد بلادى بالفعل الى انه ينبغي تعزيز دور المنظمة لجعله أكثر فعالية تحقيقا لهدفها الأساسي المتمثل في صون السلم في العالم بأسره والحيلولة دون نشوب مثل هذه الحالات الخطيرة التي نحن بصدد حلها اليوم .

وبناء عليه ، لا بد لنا أن نشير الى أن مسؤولية الأمم المتحدة في هذا المجال تمتد الى المستقبل وانه من المناسب أن نراعي ونشجع تنفيذ التزام الدول التي اشتركت في الغزو بالانسحاب بأسرع وقت ممكن واحترام الحق المشروع لشعب غرينادا في تقرير المصير . ولقد كان من المستحسن ، تبعا لذلك أن يأخذ النص المعتمد هذه الأفكار في الاعتبار بغية معالجة الحالة الحساسة من كافة أوجهها .

ويكرر وفد اوروغواي القول بأن موقفه يبني على المبادئ التي سبق أن اوجزتها وانه يمثل قناعتنا الراسخة فيما يتعلق بالقانون الدولي والسياسة الدولية .

السيد ترويانوفسكى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد أيد الوفد السوفياتي القرار المعتمد بشأن العدوان المسلح الذى شنته الولايات المتحدة ضد غرينادا ، وهي دولة عضو مسالمة فسي منظمنا . وقد ادانت الجمعية العامة في هذه الجلسة الطارئة بوضوح وجلاء التدخل الأمريكى المسلح ضد غرينادا ووصفته بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي ولسيادة واستقلال وسلامة أراضي تلك الدولة . وقد وجهت هذه المنظمة العالمية طلبا الى الولايات المتحدة بأن توقف تدخلها المسلح فورا ، وطالبت بالانسحاب الفورى لجميع القوات الأجنبية من الجزيرة .

ان الولايات المتحدة واذنابها قد فضحوا تماما بافتراهم للعدوان على بلد صغير غير منحاظ بالانتهاك الصارخ لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، مما شكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وقد اشتركت في احتلال الجزيرة وحدات من مشاة البحرية والقوات المحمولة جوا التابعة للولايات المتحدة وكان عدد افرادها أكبر بكثير من القوات المدافعة .

ودفع بعشرات السفن الحربية وزهاء مائة طائرة حربية ضد دولة محبة للسلم لم تهدد احدا .

اما المصير الذي يعده القائمون بالاحتلال لشعب غرينادا فيمكن ان يحكم عليه من الآن من واقع بعض الصور المنشورة التي وجدت طريقها الى الخارج متفادية الرقابة وهي : الاسلاك الشائكة حول احد معسكرات الاعتقال ؛ مستشفى تحول الى انقاض بعد قصفه ؛ رجال ونساء اجبروا على الوقوف بمواجهة جدار وفوهات البنادق مسددة الى اجسادهم . ومن بين النساء المحتجزات سيدة عضو في الحكومة اوقفت بذراعين مكتوفتين خلف ظهرها . هذه هي ديمقراطية المحتلين التي يحاولون غرسها في غرينادا ويهددون باقامتها في بلدان اخرى .

ان هذا السيناريو مألوف ويوجه خاص بالنسبة للشعوب الاوروبية التي اعتادت على هذا النوع من النظام الجديد اثناء تجربتها المأساوية خلال الحرب العالمية الثانية .

ولا تحاول الأوساط الرسمية في واشنطنون اخفاء ان ما يحدث يشكل محاولة بقوة السلاح لوضع نظام خاضع للولايات المتحدة في السلطة ، ومحاولة لقمع ارادة شعب غرينادا وحرمانه من حقه في تقرير مصيره . وتحاول الحكومة الحالية للولايات المتحدة التستر على هذا العمل الشائن من أعمال الارهاب الدولي الذي ارتكبه بأن ترفعه الى مستوى سياسة الدولة . وقد حاول الممثل الامريكاني في مجلس الأمن

أن يثبت انه كان لدى الولايات المتحدة حق اوشك أن يكون مشروعا في شن حروب عدوانية ضد دولة ذات سيادة تنتهج سياسات داخلية أو خارجية لا تروق لسبب أو لآخر للبيت الأبيض .

وقد حاولت الولايات المتحدة ، وهي آخذة في انتهاك الأحكام الواضحة لميثاق الأمم المتحدة بتحريم العدوان ، ان تعطي لنفسها حرية التصرف للتدخل في البلدان الأخرى . وباختصار ، ذهب مثلها الى حد القول ان الأمم المتحدة نفسها قد اصبحت بالية . ومن الواضح ان الميثاق يمثل عقبة في سبيل اعتماد نهج من الارهاب في الشؤون الدولية . وهذا سبب عرض افكار خطيرة للغاية مفادها ان المبادئ التي تحتل مكان الصدارة في الميثاق بشأن عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يمكن ان تراعى وفقا للسياق الذى تقع فيه كما قيل ، اى تبعا للرغبة الاعتسافية للدولة التي تنادى بهذا المفهوم ، ووفقا لهذا السياق تعطي الولايات المتحدة لنفسها الحق في التدخل في أى بلد لا تقوم فيه ، في رأيها ، حكومة مسؤولة أو تجرى احداث ، تزعم الولايات المتحدة انها تمس أمن الرعايا الامريكيين أو تؤثر على ما اصبح معروفا باسم المصالح الحيوية للولايات المتحدة .

ان واشنطنون ، من أجل تبرير جرائمها ، تنشر الأكاذيب وتختلق حججا زائفة . ولكنها جميعا تنهار عندما تتصل بالواقع . ان حجة المعتدى التي تزعم أن مشاة البحرية هبطوا على الجزيرة للدفاع عن المصالح الأمريكية انهارت تماما . فقد أوضح بجلاء السيد بورن ، نائب مدير مدرسة الطب في الجزيرة ، أنه لم تكن هناك حاجة تدعو لانقاذ الطلبة ، وانه توفرت في الجزيرة الظروف المناسبة لاجلاء الأجانب ، فان طائرة خاصة أعدتها كندا لهذا الغرض لم تستطع الهبوط في غرينادا ، وذلك ببساطة لأنه لم يسمح لها بالاقلاع من المطار في بربادوس . لقد طرح الجانب الأمريكي افتراضا بأن المطار الجارى بناؤه في غرينادا له أهمية استراتيجية وانه يمثل تهديدا للدول الأخرى في المنطقة . ومع ذلك ، فان ممثل مؤسسة بريطانية ، هي شركة " بلسي " ، التي كانت تنفذ عملية بناء المطار ، رفض التوكيدات الأمريكية القائلة بأنه صمم ليستخدم كقاعدة عسكرية لكوبا ولبلدان أجنبية أخرى . وذكر أن المطار كان يبنى وفقا لمواصفات مدنية بحتة وأن الهدف منه هو النهوض بالسياحة . ان الاخفاق الكامل لمحاولات واشنطنون في أن تبرر ، بصورة أو بأخرى ، هبوط القوات الأمريكية في غرينادا قد أكدته ، بما لا يدع مجالا للشك ، حقيقة أن المطروح علينا هنا هو عدوان سافر هدفه الاطاحة بالنظام القائم والنظام الاجتماعي في غرينادا ، وضمان اقامة نظام تابع لمصالح الولايات المتحدة في ذلك البلد .

ان الأعمال الحالية التي تقوم بها الولايات المتحدة تشكل تهديدا مباشرا لأمن وسيادة بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية بأسرها ، ولمنطقة الشرق الأوسط ولدول أخرى في أرجاء العالم .

لقد وصف السيد أندرو بوف حكومة الولايات المتحدة الحالية بأنها عسكرية النزعة وتمثل تهديدا خطيرا للسلم ، وذلك عندما قال مايلي :

" لقد ذهبوا الى حد بعيد من أجل بلوغ أهدافهم الامبريالية حتى انه لا يوجد أى شك فيما اذا كان يوجد أى كايح في واشنطنون لمنع عبور الخط الذي يجب أن يقف عنده أى رجل عاقل " .

ان سياسة المغامرة ، التي تنتهجها واشنطنون ، والتي تهدف الى تغيير العالم وفقا لتحكماتها ، أثارت قلقا مشروعا وانزعاجا لدى كل البلدان . ان الحكومة الأمريكية

الحالية تلعب بالنار ، ونحن نشهد المعالم الواضحة المرسومة للمسلك الخطير ، مسلك محاولات تحقيق التفوق العسكري والسيطرة على العالم ، الذي تتبعه الدوائر القيادية في الولايات المتحدة . وفي هذا السياق ينبغي أيضا أن ننظر الى خطط وزع قذائف امريكية جديدة في اوربا الغربية . ان هذه المخططات الخطيرة يجب ايقافها . وسوف ترفض بحزم أية محاولات تقوم بها واشنطنون لتغيير التوازن العسكري الاستراتيجي لصالحها .

السيد جوزيف (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما من شك في

انه قد يصعب علي أن أتناول الكلمة بعد وفد يمثل بلدا قام بغزو دولة مستقلة ، هـي أفغانستان ، واخضاعها لأربعة أعوام مضت . وهو بخلاف الولايات المتحدة في علاقتها بغرينادا ، لم يقدم أبدا أية ضمانات تشير الى نيته في الانسحاب . ومع ذلك ، أود أن أعلل تصويت استراليا بشأن قرار غرينادا .

لقد تابعت الحكومة الاسترالية عن كعب الوضع الخطير في غرينادا والقضايا التي تناولها القرار ، الذي اعتمد توا . لقد انتاب بلدي شعور بالقلق بسبب تقلص فعالية هذه المنظمة خلال الأعوام القليلة الماضية ، تلك المنظمة التي لانزال نخلص لها . ان أى اجراء يقوض العبادئ الأساسية لعدم التدخل وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات ، يشل مبعث قلق وأسف لحكومة بلادي .

لقد أعربت استراليا عن أسفها بسبب الخسائر في الارواح والاصابات التي حدثت في الجزيرة في أعقاب الاطاحة برئيس الوزراء بيشوب وحكومته ، وكذلك أثناء العمليات العسكرية الاخيرة . ولاحظت الحكومة الاسترالية الخلاف الدولي المستمر المتعلق بأسباب وآثار العمل العسكري في غرينادا . وتود استراليا أن ترى تحقق انهاء العمليات العسكرية الجارية في أقرب وقت ممكن ، ثم انسحاب القوات المتدخلة . ولقد أحطنا علما ، من واقع البيان الصادر عن حكومة الولايات المتحدة ، بأنها تنظر في مسألة سحب قواتها في أقرب فرصة ممكنة . وترحب الحكومة الاسترالية بهذه التأكيدات .

ان استراليا تدرك شواغل الولايات المتحدة وبلدان المنطقة فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت في غرينادا وفي غيرها من منطقة الكاريبي . كما نود أن نلفت النظر الى أن الوضع

الذى تطور في غرينادا كان من الممكن أن يعتبر وضعها يشكل مخاطر تتعلق بسلامة الرعايا الأجانب في الجزيرة . ومع ذلك ، تجد الحكومة الاسترالية أنه من الصعب تبرير استخدام القوة . خصوصا قبل استنفاد جميع سبل العمل الأخرى .

ان بلادى لم تستشر ولم تؤخذ نصيحتها مسبقا قبل التدخل . وانا ما كنا قد استشرنا في ذلك ، فما من شك في أننا كنا سننصح بعدم التدخل .
لقد صوتت استراليا ، على أية حال ، تأييدا للقرار في مجموعه . ومن جهة أخرى ، فاننا نرى أن صياغة الفقرة ١ من منطوق القرار لا تغطي تماما السياق الذى جرى في داخله هذا التدخل . ولهذا السبب امتنع وفد بلادى عن التصويت على الفقرة ١ من منطوق القرار . هذا بالنسبة للماضي . أما الآن فينبغي بالطبع أن نتوجه بأنظارنا الى المستقبل . ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لتوفير فرصة مكررة لشعب غرينادا لكي يحدد مستقبله دون ضغوط أو قيود من أى نوع . ولهذا السبب رحبنا بادخال التعديل المقترح من وفد بلجيكا ، وما من شك في أن هناك عمليات دستورية يمكن أن تتبع ذلك . ويبدو ، في ظل الظروف القائمة الآن ، أن هناك جهودا تبذل لاعادة الحكومة الدستورية في غرينادا . وتلك الجهود تمثل أفضل طريق للعمل يمكن اتباعه سعيا لتحقيق الاستقرار والانسجام والسلام في الجزيرة . ونحن نتمنى لهذه الجهود النجاح .

السيد فيرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد

بلادى يؤكد اقتناعه بأن شعب غرينادا يبغي أن يتمكن من تحديد مستقبله بعيدا عن أى تدخل أجنبي . والهند ، بوصفها بلدا ديمقراطيا ملتزم بالانتخابات الحرة ، لا يسعها الا أن تؤيد حق شعب غرينادا في اختيار حكومته بصورة ديمقراطية وعن طريق الانتخابات الحرة . اننا نتعاطف تعاطفا كاملا مع روح وغرض التعديل (A/38/L.9) الذى اقترحه بلجيكا . بيد أنه من الواضح ، في حد ذاته ، عدم امكان اجراء انتخابات حرة في غرينادا ، السوان تنسحب القوات الأجنبية من أراضي غرينادا وأن تتوقف جميع أعمال التدخل الأجنبي . ونحن نأسف لأن ذلك لم يذكر صراحة في التعديل ، رغم أننا قدمنا اقتراحا ، في هذا الصدد ، الى وفد بلجيكا .

لقد اضطر وفد بلادى الى التصويت مؤيدا الاقتراح الخاص بعدم النظر فى
التعديل ، كما اضطر بالتالى الى الامتناع عن التصويت على التعديل نفسه ، لاننا كنا
مقتنعين بأن عملية الانتخابات الحرة التى سوف تسفر عن اختيار حكومة بصورة ديمقراطية قد
تشمل محتوى أكثر ملاءمة لتوصية تصدر عن الجمعية العامة بعد أن يوضع حد للتدخل العسكرى
الحالى .

اسمحوا لي أن اضيف أن وفد بلادى أيد الاقتراح الخاص باقتال باب المناقشة وفقا للمادة ٧٥ من النظام الداخلي ، ليس رغبة منه في خنق المناقشة الحرة ولكن نظرا لخطورة الحالة والحاحها . ان مشروع القرار الذي قدمته نيكاراغوا استهدف ان يقوم الصين العام بتقييم الحالة وأن يقدم تقريرا الى الجمعية في غضون ٧٢ ساعة . لذلك كان من غير المناسب ، مع ورود هذا النص في مشروع القرار ان تضيع الجمعية مزيدا من الوقت في نقاش مطول بدلا من اتخاذ اجراء عاجل وحاسم .

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يموت واختفاء رئيس الوزراء وعناصر وزارية أخرى في حكومة غرينادا ، أصبح الحاكم العام السير بول سكون هو العنصر الوحيد للسلطة المؤسسة الباقية في غرينادا وبصفته هذه وجد دعوة الى البلدان الصديقة للدخول الى غرينادا واعادة النظام فيها . وكانت بربادوس من البلدان التي قبلت هذه الدعوة . وبالتالي فان حكومة بربادوس لا تعتبر مشاركتها في هذه العملية ، تدخلا أوعدا وانا مسلحا ولا انتهاكا للقانون الدولي أو أى قانون آخر . وانا كانت استجابة للسلطة الشرعية الوحيدة الباقية في حالة من الفوضى تتدهور باطراد .

لهذا السبب صوت وفد بلادى معارضا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8

وبصفة خاصة الفقرات التي تشير الى التدخل العسكى .

لقد احترمت بربادوس - وستواصل احترام - سيادة غرينادا . وان الانهيار الكامل للقانون والنظام والظهور السريع والمربح لحكم الارهاب ، والتهديد الخطير الذى فرضه هذا الحكم على الآلات داخل غرينادا وفي البلدان المجاورة ، كل هذا اقتنع بربادوس بالتفكير في النزول على أرض غرينادا ولقد اضطررنا الى ذلك .

ان النواحي الايجابية والنواحي السلبية للاعمال التي قامت بها حكومات منطقة الكاريبي ستناقش طويلا . ونعتقد ان التاريخ سيقف الى جوار الرأى العام في شرقي الكاريبي . ولم يحدث في تلك الجزر الا نادرا ، ان وجد هذا التأييد الجماعي في وسائل الاعلام وعلى المستوى السياسى والشعبى لمثل هذا الاجراء المثير للخلاف . فقد ابدى الهنود

الغربيون ان لنا نظرتنا الخاصة بالنسبة للمستقبل ، والديمقراطية وحب السلم والحكومة
الموسسية وليست التحكيمية . لقد اظهرنا انه من الممكن لنا ان نتجاوز عن الخلافات المصطنعة
التي تثار احيانا وان نمضي قدما الى اب الامور ؛ والى ما فيه صالح شعوبنا .

السيدة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتابع حكومة

بلجيكا تطورات الموقف في امريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي منذ وقت طويل .
ولقد أدت التطورات الأخيرة في غرينادا الى الوضع الحالي الذي راح ضحيته
كثيرون بمن فيهم بيشوب رئيس الوزراء وعدد من افراد حكومته . لقد زادت هذه الاحداث
الخطيرة من مناخ عدم الثقة والتوتر في هذا البلد وداخل المنطقة كلها .
ولقد كان لدول منطقة شرقي الكاريبي ، بصفة خاصة رد فعل على هذا الوضع
نجم عنه ايضا عمل دولي محدود في الزمن واذ أهداف محددة بدقة وفقا للتأكيدات التي
اعطيت لنا .

وتود بلجيكا بصفة عامة ان تؤكد مرة اخرى هنا تسكها الثابت بالقواعد الاساسية
التي ينبغي ان تحكم العلاقات الدولية . وهي القواعد التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ،
وبصفة خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومبدأ عدم استخدام القوة .
وبهذه الروح ، نحن مستعدون لتأييد أية جهود تبذل في هذه المنظمة ، وترمي الى
اعادة الهدوء وظروف الحياة العادية الى الجزيرة بأسرع ما يمكن وذلك وفقا لمبادئ
ميثاق الأمم المتحدة . ومن هذا المنطلق ، فاننا نعتقد ان انسحاب القوات الاجنبية
لا بد أن يتم بسرعة . وفي هذا الصدد تلاحظ حكومة بلجيكا بارتياح الرغبة التي أعربت
عنها بصراحة وبصورة مباشرة الأطراف المعنية في النزاع بأن تسحب قواتها بأسرع ما يمكن .
لقد أعربنا في مناسبات عديدة عن الأهمية التي نوليها لدور المنظمات الاقليمية .
وفي هذه الحالة ايضا تأمل حكومة بلجيكا أن تتجح المنظمات الاقليمية ، ولا سيما منظمة
الدول الامريكية ومنظمة دول شرقي الكاريبي التي تضطلع بمهمة اساسية لا حلال السلم
في المنطقة ، في استعادة العملية الديمقراطية في غرينادا بأسرع ما يمكن .

وتود حكومة بلادي ان تؤكد ان شعب الجزيرة يجب ان يكون في وضع يمكنه فسي
أسرع وقت ممكن من تحديد مصيره ومن اختيار الحكومة التي يريد ها . ولهذا ، تقدمنا
بتعديل يرمي الى اجراء انتخابات حرة في الجزيرة في اسرع وقت ممكن . ونود ان نشكر
البلدان التي أيدت هذا التعديل .

ان حقيقة ان المناقشة بشأن مشروع القرار قد اوقفت بطريقة تعسفية أدت الى منعنا
من تقديم وجهات نظرنا قبل التصويت ، كانت بطبيعة الحال أحد العناصر التي أثرت
على تصويتنا .

السيد بيليتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه الجمعية

العامة اليوم سلسلة من الأحداث التي تتعلق بصميم ميثاق الأمم المتحدة . ونحن فسي
كندا نشعر بقلق شديد بسبب ما يحدث في غرينادا لاننا مثل غرينادا جزء من نصف الكرة
الغربي وننتهي مثلها الى الكومنولث . كذلك فاننا نرتبط سويا بمصالح مشتركة ومؤسسات
متشابهة ، ونشارك في نفس القيم مع البلدان التي ارسلت قواتها الى غرينادا فسي
٢٥ تشرين الاول / اكتوبر . والولايات المتحدة جارتنا به صداقة وثيقة ونشارك معه
في التزامات عالمية لتحقيق الأمن والسلام .

اننا نأسف بسبب فقدان الارواح في كلا الجانبين . ولقد تعرض عدد كبير من
الكنديين للخطر ولكن عدم حدوث ضحايا فيما بينهم يخفف من الامنا

اننا ندرك مشاغل اصدقائنا في منطقة الكاريبي الذين رأوا ان تطور الاحداث
في غرينادا يهدد الاستقرار في المنطقة . كذلك فاننا نفهم اهتمامات الولايات المتحدة
برفاهية وسلامة مواطنيها في ضوء الاحداث التي أدت الى ما جرى في ٢٥ تشرين الاول /
اكتوبر . وفي الواقع ، ان هذه الاهتمامات صريحة وضرورية بالنسبة لكل حكومة .

ولقد درسنا مبادئ القانون الدولي وممارساته فيما يتعلق بهذه الأحداث المؤسسة
واسترجعنا بصفة خاصة المواد ٢ و ٣٣ و ٥١ و ٥٢ من الميثاق . ووفقا للدلائل المتوفرة
لدينا حتى الآن ، فاننا غير مقتنعين حتى الان بأن غزو غرينادا يعتبر ممارسة مشروعة لحق

الدفاع عن النفس . كذلك فاننا غير مقتنعين بأن هذا الغزو كان يتفق مع مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وانطلاقاً مما قلته ، هناك الكثير في مشروع القرار الذي اعتمدناه الان ، يلقى تأييدنا . اننا نشجب بشدة الأحداث الخطيرة التي حدثت في غرينادا والتي أدت الى مقتل رئيس الوزراء الراحل وموت العديد من المواطنين الابرياء . وينبغي ان يكون واضحاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الذي قبلناه جميعاً ، ان نظهر الاحترام الدقيق لسياسة واستقلال وسلامة اراضي غرينادا . وانا ما كانت جميع الحكومات - وليست فقط حكومات الدول التي شاركت في الغزو - قد فعلت ذلك منذ البداية ، لما تواجدنا هنا اليوم لمناقشة هذا الحادث الأساسي .

ان القرار الذي اتخذناه غير كامل . انه يتعلق فقط بما حدث ولا يستكشف الطريق الى الامام . لقد حدث غزو لبلد ، واهتزت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه - بعنف . وتقع مسؤولية المساعدة في اصلاح الضرر على المجتمع الدولي . وبالنسبة لشعب غرينادا ، فان الاولوية الاولى هي اعادة اقامة الحكومة الدستورية بالكامل ، واستعادة التطور الاقتصادي في بلد ، وينبغي ان يكون ذلك أحد اولوياتنا ايضا وكان يجب ان يظهر في القرار .

ان القرار يطالب ايضا بانسحاب جميع القوات الاجنبية . وهذا صحيح ولكن تقع على المجتمع الدولي مسؤولية أكره حيا ل شعب غرينادا ، ألا يتركه وحده ليلحق جراحاً دون مساعدة مناسبة . ولقد كان التعديل البلجيكي اسهاماً اضافياً في هذا المجال .

ومن الطبيعي ان يتوقع المرء ان يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ملء الفجوة بتقديم مساعدة الأمم المتحدة الى غرينادا للمساعدة في الجهود الرامية الى استعادة السيادة لشعبها واعادة تعمير البلد . وسواء تبين ان ذلك ممكناً أم لا فان كندا - مع أعضاء آخرين - تقوم بدراسة التدابير التي يمكن للكومنولث ان يتخذها لمساعدة غرينادا في الشهور الصعبة القادمة ، ولا سيما ما يمكن للكومنولث أن يفعله لمساعدة غرينادا على اجراء انتخابات حرة عادلة . ومثل هذه المساعدة سوف تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة . وسنطلب في هذا الصدد من الأمين العام للأمم المتحدة التعاون الكامل مع أمين عام الكومنولث لتقديم المشورة والارشاد استناداً الى خبرة الأمم المتحدة في مثل هذه الأنشطة .

لقد أبرزت موقف كندا فيما يتعلق بالتدخل العسكري في غرينادا . ولقد أوضحت انه من هذه النقطة فصاعداً فان شاغلنا الأساسي ينبغي أن يكون هو مستقبل بلد أضر بشكل فادح من جراء أحداث الأسابيع الأخيرة . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.8 عالج ما حدث بصيغة مرضية عموماً الا انه يعد ناقصاً فيما يتعلق بالمسؤوليات والتحديات العديدة التي تنتظرنا . كما اننا نرى انه كان ينبغي اتاحة الفرصة للجميع لمناقشة هذا الموضوع الهام .

لهذه الأسباب امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد كولا وبيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان شعب

تشيكوسلوفاكيا وحكومتها يشعران بالقلق البالغ ازاء تطورات الأحداث الأخيرة في الكاريبي . ونتيجة للنشاط المتزايد من جانب القوى التي تعوق التنمية الحرة لشعوب المنطقة هناك احتمال خطير متزايد لاندلاع نزاع مسلح قد يجب معاناة لا تقدر لشعب المنطقة ، ويؤدي بالتالي الى تهديد خطير للسلم العالمي .

ان العمل العدواني الأخير من جانب القوات التدخلية للولايات المتحدة على غرينادا المحبة للسلم قد أثار موجة من الاحتجاج في جميع انحاء العالم . ان هذا

الغزو الخسيس من جانب القوى الامبريالية يشكل اعتداءً على استقلال غرينادا وسلامتها الاقليمية وانتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والأحكام الأساسية للقانون الدولي . ان هذا العمل العدواني السافر لا يقصد به فحسب حرمان شعب غرينادا من حقوقه الثابتة بل يقصد به أيضا ايجاد موقف يمكن فيه للولايات المتحدة أن تقر دون عقاب مصائر شعوب امريكا اللاتينية ويقاع العالم الأخرى . وينبغي لحكومة الولايات المتحدة ان تدرك انها تتحمل المسؤولية الكاملة عن ارتكاب هذه الجريمة الدولية .

ان تشيكوسلوفاكيا تقيم علاقات من الصداقة والتعاون مع غرينادا - علاقات تقوم على النفع المتبادل والاحترام وعلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . وبهذه الروح قام وفد حكومي برئاسة موريس بيشوب بزيارة رسمية لتشيكوسلوفاكيا . وقد حدثت تلك الزيارة في وقت كانت فيه الحكومة الثورية الشعبية لغرينادا وشعبها يواجهان بنجاح الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية للامبريالية العالمية - وبخاصة امبريالية الولايات المتحدة - ومحاولات عزل غرينادا دوليا . وقد حدثت تلك الزيارة في وقت حرج في الموقف الدولي بسبب الأعمال العدوانية التي ترتكبها القوى الامبريالية على نطاق شامل ، والتي تسبب تدهورا ملحوظا في الحالة العالمية ، وخاصة في أمريكا الوسطى والكاريبية . وفي تلك المنطقة بالذات ، فان الولايات المتحدة منذ فترة لا يستهان بها ما فتئت تحرض على العداة السافر ضد كوبا والحركات التحررية الوطنية . ان النتائج التي حققها شعب غرينادا منذ الثورة في آذار/مارس ١٩٧٩ قد أظهرت ان حكومة غرينادا قد اختارت الطريق الصحيح لبناء اقتصاد جديد وتكوين وعي سياسي جديد .

ان تشيكوسلوفاكيا تشعر بالامتنان للجهود النشطة التي بذلتها غرينادا في المجال الدولي ، ولا سيما في الأمم المتحدة وفي اطار حركة عدم الانحياز من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز الأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية . ان غرينادا ، شأنها شأن تشيكوسلوفاكيا ، قد أدركت أن النضال من أجل السلم هو أحد مقتضيات عصرنا ، وتبعاً لذلك فان نزع السلاح هو أكثر المسائل الحاحا في الوقت الحاضر . ان

الطريق الذي بدأه شعب غرينادا قد قطعه العنف المتمثل في هذا العمل العدواني . ولا يمكن ان يكون هناك مبرر لذلك العدوان . ان الأحداث الأخيرة في غرينادا التي تذرع بها المعتدى كانت تدخل كليا في حدود الولاية الداخلية لذلك البلد . فضلا عن ذلك ، وكما يظهر من بيان المجلس العسكري في غرينادا ، فان هذه الأمور الداخلية لم تكن تهدد النهج الذي سارت عليه غرينادا ولا كانت تهدد الأمن في منطقة الكاريبي ، ناهيك عن أمن الولايات المتحدة نفسها . ان السبب الحقيقي للعدوان الذي ارتكب مختلف تماما . انه طموح التدخليين الى اعاقا النمو الطبيعي للعملية الثورية في غرينادا ، وترسيخ سيطرتهم الامبريالية والاستعمارية في منطقة امريكا الوسطى والكاريبي . لقد أدرك هذا موريس بيشوب نفسه الذي نبه ، اثناء زيارته الرسمية لتشيكوسلوفاكيا في ٤ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام - اى قبل وقوع الأحداث التي استغلها المعتدى كذريعة - في جملة أمور ، الى " الخطر المتزايد بوقوع اعتداء امبريالي مسلح ضد غرينادا " . ولهذا السبب صوتت تشيكوسلوفاكيا لصالح مشروع القرار . وكما كان متوقعا ، فان نتيجة التصويت جاءت معبرة بجلاء عن رأى اعضاء الامم المتحدة في عدوان الولايات المتحدة على غرينادا .

السيد ايسي (ساحل العاج) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدى

ان يعطل تصويته باختصار بشأن التعديل البلجيكي على مشروع القرار A/38/L.8 المتعلق بالحالة في غرينادا .

نظرا لأن بلدى هو بلد ديمقراطي ولان جميع مؤسساتنا تقوم على مبدأ الانتخابات

الحره ، فقد صوتت ساحل العاج في صالح التعديل البلجيكي .

ومع ذلك ، امتنعنا عن التصويت لأننا شعرنا بأن ادخال هذا التعديل على مشروع القرار لم يكن ليغير على الاطلاق المسائل الأساسية التي يركز عليها مشروع القرار الذي نهده .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت

وفد بلادى لصالح عدم اتخاذ مقرر بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.9 لأننا وددنا ببساطة أن نقترح ما شعرنا بأنه يحسن صياغته . وبالتالي امتنع وفدنا عن التصويت على اعتماد هذا التعديل ، لأننا أردنا أن نقدم تعديلا فرعيا في هذا الصدد بأن الانتخابات التي جرت المطالبة بها لا بد أن تتم بعد انسحاب القوات الأجنبية وفي مرحلة زمنية تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة ، وأن يتم عقدها تحت الاشراف الدولي . ان وفدنا يتفق مع تحليل القرارين اللذين تقدم بهما ممثل غيانا واننا نتفق مع روح التعديل البلجيكي (A/38/L.9) .

ومن قبيل المصادفة أن فانواتو قد انتهت للتو من عملية انتخاباتها الوطنية ، ولذلك فاننا لا يمكن أن نعترض اطلاقا على أى قرار يطالب بعقد انتخابات . ولذلك فان اعتراضنا لم يكن رفضا لفكرة الانتخابات ولكن لأننا كنا نود أن نضيف آلية محددة لتضمن أن الانتخابات في غرينادا ستكون حرة ونزيهة ودون أى تدخل خارجي مهما كان نوعه أو طريقته .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد صوت وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية لصالح مشروع القرار الذي قدمته نيكاراغوا وزمبابوى . اننا نعلق أهمية خاصة على الاحكام الواردة في منطوقه ، لأن العدوان المسلح السافر ضد شعب غرينادا يشكل انتهاكا فاضحا للقانون الدولي وهو انتهاك لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة . وندين بشدة الهجوم المدبر من جانب الولايات المتحدة واستخدامها للمرتزقة ضد شعب غرينادا وضد دولة غير منحازة في منطقة الكاريبي .

وتجدد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جنبا الى جنب مع جميع الدول التي

صادقت على مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، مطالبتها هنا أمام الجمعية العامة بوقف عمل العنف العسكري هذا وبانسحاب قوات الغزومن غرينادا على الفور .
ان الحالة في منطقة الكاريبي التي تنطبع بطابع عملية القوات البحرية في غرينادا ، والحرب غير المعلنة التي تشنها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، والتهديد بالتدخل العسكري الموجه أيضا ضد بلدان اخرى في المنطقة ، تقدم الدليل على حقيقة اخرى ، ألا وهي أن حكومة الولايات المتحدة الحالية أضافتربعا دوليا مؤسسيا الى السياسة الرسمية للدولة . ولعل جميع البلدان الديمقراطية في امريكا اللاتينية وفي كل مكان في العالم تتفهم هذه الاشارة الخطيرة .

اننا نعرف تمام المعرفة من تجربتنا التاريخية الخاصة ، أنه تحت ذرائع مماثلة لتلك التي تستخدم اليوم في غرينادا ، مثل شعار " حماية الرعايا خارج البلاد " أو ضرورة اتخاذ " خطوات وتدابير وقائية " ، اندلعت في القارة الاوروبية نيران الحرب .
ان الأمم المتحدة تواجه اليوم مهمة ملحة للغاية تتمثل في تضافر جميع الجهود التي تبذلها الدول في كفاحها ضد خطر الحرب وتعبئة كل الامكانيات والمخزونات الكفيلة بتعزيز السلم حتى يمكن العودة بالتنمية الدولية الى طريق الحس السليم والواقعية السياسية .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، كان

وفدنا يفضل شرح تصويته قبل التصويت ، ولكن ظروف الجمعية العامة حالت دون ذلك . ويكتفي وفدنا في هذه المرحلة بشرح تصويته ضد التعديل البلجيكي ، وهو تعديل ليس لدينا عليه مأخذ سوى أنه اقترح في اطار غير اطاره المناسب . ان التعديل يطالب بتنظيم انتخابات حرة بما يسمح لشعب غرينادا أن يختار حكومته . اننا نعتقد بأن عدم ربط هذه الفقرة ربطا وثيقا بالفقرة المتعلقة بالانسحاب الامريكي الفوري يحملنا على الاعتقاد بأن الانتخابات ستنظم من قبل سلطات الاحتلال الامريكية واشرافها ، مما سيسلب شعب غرينادا حرية الانتخابات .

وأهم من ذلك كله ، لا يجوز للأمم المتحدة من حيث المبدأ ووفق مفهوم الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق أن تسمح لنفسها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان القرار بعد ادخال التعديل البلجيكي عليه أصبح يعني ، من بين أمور أخرى ، تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقريره المنتظر خلال ٧٢ ساعة ، وبأن ينظر أيضا في موضوع الانتخابات . هناك تناقض واضح بين أهداف القرار وموضوع الانتخابات الذي هو موضوع داخلي بحت . اننا نتساءل : هل فرضت الأمم المتحدة وصاية دولية على غرينادا ؟

السيد شلدوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : صوت وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لصالح مشروع القرار A/38/L.8 انطلاقا من الأساس التالي . لقد شهد العالم بقلق كبير منذ أمد بعيد تصاعد حدة التوتر في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي نتيجة للأعمال العدوانية التي تشنها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا وكوبا وغرينادا ، وبتأييدها المباشر لسفاحي شعب السلفادور ودول أخرى ، لقد كان استقلال وحرية هذه البلدان مهددين باستمرار . وفي ٢٥ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، رأينا بداية عدوان العصابات ضد غرينادا الذي أصبح رمزا لأعمال الضم والشرطة من جانب امبريالية الولايات المتحدة وقوات البحرية الأمريكية . لقد قامت مرة أخرى بعمل من أعمال القرصنة بالاضافة الى القائمة الطويلة من الجرائم المماثلة في الماضي . وهناك روابط عديدة بين تلك الجرائم تصوغها في كل متكامل . وفي هذه المرة ذهبت الذرائع الزائفة الى الصراحة الكاملة ، وذلك على سبيل المثال مثلما فعلت ذريعة الدفاع عن الرعايا الأمريكيين في غرينادا ، الذين ، كما أظهرت الحقائق ، لم يتعرضوا للخطر من جانب أحد . لقد خططت للحملة التأديبية ضد غرينادا منذ أمد بعيد في البنتاغون ، أي منذ قيام الثورة في غرينادا في عام ١٩٧٩ . ومنذ عامين ، قامت القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة بمناورات محمولة جوا ضد جزيرة مشابهة لغرينادا ولها مطار مثل مطار غرينادا الذي اعتبره رئيس الولايات المتحدة عسكريا .

والآن ثبت ايضا ان المطار الذى كان ينشأ في غرينادا كان مطارا مدنيا . واشتملت العمليات العسكرية في الحقيقة على توجيه نيران مميتة الى غرينادا حيث مات المدنيون حرقا ووقعت هجمات على مستشفى مدني وعلى السنارات .

وقد ظهرت الولايات المتحدة امام العالم كله ، بعد ان ارتكبت عدوانها على غرينادا ، بلدا لا يبالي بالقانون الدولي ، وحكومة أصبحت أعمال العنف التي تقوم بها الاداة الرئيسية لتنفيذ سياستها . فقد تنصلت بصورة شائنة من المسؤولية المترتبة عليها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الامن ، والمتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، كما تنصلت من واجب صيانة مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعتراف بالحق الثابت لكل دولة ، كبيرة أو صغيرة ، في ان تختار بصورة مستقلة مسار التنمية الذي تريده .

ان الطبيعة التي لا أساس لها من الصحة لمحاولات تبرير العدوان بالاستناد الى ما يسمى طلب دول معينة من تلك المنطقة تؤكد لها حقيقة معروفة تماما . ان السفن الحربية للولايات المتحدة تحركت صوب شواطئ غرينادا قبل فرض فكرة الطلب على تلك البلدان بوقت طويل .

ان اقتحام غرينادا يبين احتقار الولايات المتحدة لآراء البلدان غير المنحازة فيما يتعلق بتهديد غرينادا ، وهي الآراء التي أدلت بها في مؤتمر القمة المعقود في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام .

ولا يسعنا ان نغفل التطابق الملفت للنظر للاستراتيجية والتكتيكات التي استخدمتها الولايات المتحدة في عدوانها على غرينادا مع ما يسمى بالضربات الوقائية المشابهة التي يوجهها الجيش الاسرائيلي ضد الشعوب العربية في الشرق الاوسط ، ومع الاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصرى ضد دول خط المواجهة في الجنوب الافريقي . اننا نجد في هذه الاعمال نفس الخطوط ونفس الاحتقار لاصول الشرعية ولأرواح شعب برى كل البراة .

ان الوقاحة والغطرسة والنفاق التي لم يسبق لها مثيل والتي تتصف بها الولايات المتحدة واضحة تماما ، وان العالم بأجمعه تأكدت لديه من جديد الخطط الخادرة للامبريالية ضد استقلال تلك البلدان أينما كانت سواء في الشرق الاوسط ، أو في الجنوب الافريقي ، أو في الكاريبي ، أو في امريكا الوسطى ، أو في جنوب الاطلسي ، أو في الخليج الفارسي ، أو في جنوب شرقي آسيا ، أو في جنوب غربيها . وان مجموعة متزايدة من البلدان بدأت تدرك غرض الولايات المتحدة من تصعيد سباق التسلح ومن تقويض المفاوضات الرامية الى الحد من الاسلحة النووية والى تخفيضها .

ان القوة العسكرية للولايات المتحدة تهدف الى قمع حرية الامم لخدمة الاطماع الامبريالية لواشنطن . وقد ورد هذا بالضبط على لسان الرئيس ريغان في كلمته يوم ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام ، فقد قال :

" اننا دولة لها مصالح عالمية في اجزاء مختلفة من العالم . واننا لسنا هناك للدفاع عن مصالح أحد . اننا هناك للدفاع عن المصالح الخاصة بنا " .

ان الايدولوجية الامبريالية هذه يستحيل على أي متباه بالديمقراطية والحريّة وحقوق الانسان ، بما في ذلك الذين استمعنا اليهم اليوم ، ان يخفيها . ان شعوب العالم ستتعلم درسا من غزو غرينادا ولكنه لن يكون الدرس الذي يريد جيش الولايات المتحدة ان يلقنه لها . انها لن تخضع لمشيئة امبريالية الولايات المتحدة . ومن الجدير بالذكر هنا ان مكتب تنسيق البلدان غير المنحازة اذ ان هذا الحد وان وطالب بوقفه فورا .

ان الامة البيلوروسية ، جنبا الى جنب مع جميع شعوب العالم التي بدأ صوتها القوي يسمع في جميع ارجاء كوكبنا احتجاجا على تدخل الولايات المتحدة في غرينادا ، تدين ذلك التدخل بحزم وتطالب بوقفه الفوري غير المشروط .

السيد أدان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : واجه وفدى ، لدى التصويت على القرار بشأن غرينادا الوارد في الوثيقة A/38/L.8 ، اختياراً صعباً . فقد تعين عليه ان يختار بين التصويت ضد البلدان التي ترتبط وايها علاقات ودية ، وبين ضرورة التمسك بمبادئ الميثاق الخاصة بعدم استخدام القوة وعدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . ولم يكن هذا الاختيار سهلاً لأننا كنا سنجد ، في الظروف العادية ، صعوبة في الوقوف ضد أصدقائنا . بيد ان غزوة غرينادا الصغيرة يعد مسألة خطيرة تضع على المحك نزاهة الدول الاعضاء وولاها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة بالاضافة الى قواعد القانون الدولي التي تأمل الدول الاعضاء - وبصفة خاصة الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً - في ان تحمي من خلالها استقلالها الوطني وسيادتها . ولهذا السبب لا نستطيع ان نستوعب في ذهننا تصرف الدول الاعضاء التي تهب بسرعة الى التنديد بالعدوان وتصرخ بأعلى صوتها لتأييد مبادئ الميثاق حين يتعلق الامر بوحدة من الدولتين العظميين الرئيسيتين ، ولكنهما تلتزم الهدوء التام ازاء العدوان الصارخ الذي ترتكبه الدولة العظمى الرئيسية الاخرى ، وان الغزو المأساوي لأفغانستان مثال واضح على ذلك .

ومن الجدير بالذكر ان الوفود الثلاثة والعشرين التي صوتت عصر هذا اليوم ضد التعديل البلجيكي هي نفس الوفود التي تصوت ، عاماً بعد عام ، ضد القرارات المتعلقة بالاحتلال الاجنبي لأفغانستان . ونحن لا نستطيع ، بعكس الدول الاعضاء تلك ، ان نسلك في اعمالنا وفي تصويتنا اسلوب الكيل بمكيالين . اننا نفضل الثبات على المبدأ على أن نكون انتهازيين . ومن ثم فاننا صوتنا عصر هذا اليوم لصالح القرار الخاص بـغرينادا الوارد في الوثيقة A/38/L.8 .

السيد اودروغو (فولتا العليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

امتنع وفدى ، في سياق عمليات التصويت التي اجريت مساء اليوم ، عن التصويت على التعديل البلجيكي وصوت لصالح القرار بصيغته المعدلة . ولا متناعنا عن التصويت على التعديل الذى قدمته بلجيكا في الوثيقة A/38/L.9 ما يبرره ، فهو ليس بسبب الخرض المقصود من التعديل ، وانما لاننا وجدنا صعوبة في معرفة الجهة التي وجه اليها الطلب في النص الحالي . من الذى سينظم الانتخابات الحرة لتمكين شعب غرينادا من ان يختار حكومة بطريقة ديمقراطية ، خصوصا اذا صدقنا الصحف التي تفيـد بأن الهدف من تواجد القوات في غرينادا الآن هو على وجه التحديد تشكيل حكومة مؤقتة ، ولا أحد يعلم على أى أساس .

لقد صوتنا لصالح القرار المعدل رغم اننا نرى انه كان يتعين على الجمعية العامة ألا تكتفي بمجرد التأسف على التدخل المسلح في غرينادا . وانما في الحقيقة كان يتعين عليها ان تدين هذا التدخل بصورة صريحة وقاطعة .

لقد تابعت حكومتي بقلق شديد تطور الاحداث التي انتهت بأن ذهبـت غرينادا ضحية عدوان مسلح . وأصغينا الى التفسيرات الرسمية التي قدمت لتبرير ذلك العدوان المسلح ، الا ان شكوكنا ازدادت جدية ، خصوصا وان أكثر الحلفاء وفاء للولايات المتحدة ، فضلا عن الرأى العام في الولايات المتحدة ، لا يبدون مقتنعين بالحجج المساقاة لتبرير هذا التدخل . فقد قالوا جميعا ، الواحد بعد الاخر ، ان أعضاء منظمة دول شرق الكاريبي هم الذين قرروا ، مستندين الى معاهدة للامن المشترك ، ان يهبوا الى نجدة عضو واحد من أعضاء تلك المنظمة . بعد ذلك قيل ان الحاكم العام لغرينادا هو الذى طلب المساعدة ، وبعد ذلك قيل ان مواطني الولايات المتحدة كانوا في خطر ، وبعد ذلك قيل أخيرا ان عملية الامن المشترك نفذت من أجل زحزحة القوات الكوبية والسوفياتية من مواقعها في غرينادا .

ولكن فيما يتعلق بالأمن الجماعي ، ما هو الدليل الذي قدم لتبرير هذه النظرية ، التي ينبغي أن تفتقر مسبقا ، كما تصبح قابلة للتصديق . ان وجود القوات الأجنبية في غرينادا كان قد تزايد خلال الفترة ما بين موت موريس بيشوب ونزول القوات المهاجمة الى حد جعله يشكل تهديدا للأمن الجماعي لدول الاتحاد الكاريبي .

اذا كان اتفاق الأمن الجماعي الذي يلتزم به أعضاء منظمة دول شرقي الكاريبي هو الأساس القانوني للتدخل ، فكيف نفسر أن دولة ليست طرفا في ذلك الاتفاق لم تشارك فقط في العمليات العسكرية بل انها لعبت أيضا دورا هاما يجعلنا نعجب ونتساءل أين هي قوات الدول الأطراف في الاتفاق ؟ هل انخفض دورها الى وضع المتفرج ؟

نظرا لأن حجة الأمن الجماعي تنقصها المصداقية ، فقد طلع علينا حاكم غرينادا العام بما يخرج الساحر من جمعته بادعائه انه الممثل الشرعي لغرينادا ، الذي طلب المساعدة ، ياله من ادعاء ملائم وحجة مقبولة !!

لهذا كان يجب أن توجد حجج أخرى ، وبالتالي لجأوا الى حجة ضرورة حماية الرعايا الامريكيين والدفاع عن الجزيرة ضد وجود القوات الكوبية والسوفياتية . وبالطبع فان مثل هذه الحجج تجد تربة خصبة في بيئة تتسم بالمشاعر المعادية للشيوعية ، فترسخ في الأذهان .

ومع ذلك ، اذا كانت حجة حماية المدنيين حقيقية ، اذا كان هناك فعلا تهديد خطير بسلامة الرعايا الامريكيين وغيرهم ، فمن الصعب تماما أن نفهم تلك المسرحية القانونية التي استخدمت لتبرير انقاذهم لأن كل دولة مثله هنا اليوم سوف تفهم ممارسة الدولة لحقها السيادي في حماية أمن مواطنيها .

أما فيما يتعلق بوجود القوات الكوبية أو غيرها على الجزيرة ، فان الصحافة الامريكية، التي لا يمكن بالطبع أن تعتبر مضادة للامريكيين ، قد ذكرت أمس فقط أن القوات التي غزت جزيرة كاريباكو قد انتابها الشك بأنها من المحتمل أن تكون قد دخلت منطقة عن طريق الخطأ لأنها لم تجد قوات كوبية هناك على الاطلاق .

ان الحالة في غرينادا والطريقة التي عالجتها بها الجمعية العامة هذا المساء

طبيعة بالتناقضات : ذلك التناقض الذي يتصل في أن دولاً ذات سيادة تصوت ضد نص يطالب كل الدول " باظهار أكبر قدر من الاحترام لسيادة وسلامة أراضي غرينادا"، والتناقض الذي يوجد في ادعاء دول بأنها غزت غرينادا من أجل أن تخلصها من القوات الأجنبية القمعية ولكنها رغم ذلك تصوت ضد نص يدعو الى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من غرينادا، وتناقض الدول التي تشجب القتل الناجم عن العنف الداخلي في غرينادا ولكنها لا تظهر نفس الحساسية فيما يتعلق بقتل المدنيين الأبرياء الناجم عن التدخل المسلح، كما دعت الى ذلك الفقرة ٣ من القرار الذي اعتمد الآن .

الا أن التناقض الأعظم ماثل دون شك في حقيقة أنه بين هؤلاء الذين شاركوا في تأييد موريس بيشوب هذا المساء، هناك البعض الذين لم يراودهم أمل أفضل من أن يروا موريس بيشوب يموت سواء كان ذلك اغتصاباً سياسياً أو ديمقراطياً أو غير ذلك . ان دموع التماسيح التي يذرفونها لن تحرك مشاعرنا .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت النمسا لصالح مشروع القرار الذي قدمته نيكاراغوا وعدلته بلجيكا . وقد فعلنا ذلك لأننا نرى أن الحالة في غرينادا تمس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ونعتقد أن هذه المبادئ، وبصفة خاصة مبدأ عدم استخدام القوة، يجب أن تحترم مهما كانت الظروف .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥